وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة –

معهد الحقوق

قسم القانون العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر - ل . م . د -

الشعبة: حقوق

التخصص : قانون إداري

تحت عنوان

عصرنة الإدارة المحلية في التشريع الجزائري

من إعداد الطالبان :

- عمارة عبد المالك .
- بوزيدان عبد الحميد إلياس .

تحت إشراف:

- د. براهيمي سهام

المناقشة من طرف اللجنة المكونة من:

اللقب و الإسم	***الرتبة***	***الصفة***
حشيفة المجدوب	*أستاذ مساعد –أ-*	*رئيسا*
براهيمي سهام	*أستاذ محاضر –أ-*	*مشرفا و مقررا*
عليوة لعالية	*أستاذ مساعد –ب-*	*مناقشا*

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من كان سببا في وقوفي هنا، إلـــى التي أهدتني الدفء و الحنان أمـــي الغالية حفظها الله ، إلى من اشترى لي أول قلم ودفعني بكل ثقة على خوض الصعاب في مشواري الدراسي " أبـــي الغالي " أطال الله في عمره ، إلـــى عوني وسندي إخواني و أخواتي كل واحد باسمه ،إلى جميع أصدقائي و زملائي في الدراسة، و الى إبن خالي "موريد زكرياء" إلى كل هؤلاء أقف وقفة فخر و اعتزاز .

بوزيدان عبد الحميد إلياس

إهـــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من كان لهما الفضل الكبير في وقوفي هنا، إلـــى التي أهدتني الدفء و الحنان أمـــي الغالية حفظها الله ،و إلى صاحب السيرة العطرة "أبـــي الغالي" أطال الله في عمره، إلـــى عوني وسندي إخواني وأخواتي كل واحد باسمه ،إلى جميع أصدقائي و زملائي في الدراسة ،إلى كل هؤلاء أقف وقفة فخر و اعتزاز .

عمارة عبدالمالك

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار دربنا ويسر لنا عملنا والشكر له على توفيقنا اللهم إنا نسألك أن تشرح صدورنا وتيسر أمورنا وتحل عقدة من لساننا ليسهل فهمنا ويزداد علمنا وتنفعنا بما علمتنا إنك أنت عالم الغيوب وبعد هذا نتقدم بالشكر و التقدير الجزيل الكبير إلى أستاذتنا المشرفة "براهيمي سهام" على الثقة التي منحتها لنا لتقديم هذا العمل وعلى الدعم الغير محدود لإتمامها بالشكل الذي نرجو أن يحظى بالرضا والقبول ،ونسأل الله العلي أن يجزيها أحسن الجزاء وإلى جميع الأساتذة كل باسمه ومقامه .

شكرا جزيلا

قائمة المختصرات :

ص .....الصفحة.

ط .....الطبعة.

ع .....العدد.

ج ر .....الجريدة الرسمية.

د م ج .....ديوان المطبوعات الجامعية .

د س ن .....دون سنة النشر.

د ط .....دون طبعة.

د ذ س .....دون ذكر السنة .

مقدمة

عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر هي عملية تهدف إلى تحسين وتطوير الخدمات الإدارية والبنية التحتية للإدارة المحلية. تتضمن هذه العملية تبني التكنولوجيا والأنظمة الرقمية لتسهيل العمليات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. تشمل العصرنة أيضًا تطوير القدرات البشرية وتحسين الإجراءات الإدارية والتنظيمية.

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تطورات هامة في مجال عصرنة الإدارة المحلية ، تتضمن هذه التطورات تطوير عدد من التطبيقات الرقمية والأرضيات الإلكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية وتقديمها بشكل أكثر كفاءة ، على سبيل المثال، طورت مصالح وزارة الداخلية أرضية رقمية لمعالجة طلبات شهادة الكفاءة بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

تهدف هذه المبادرات إلى تحسين تجربة المواطنين وتوفير خدمات إدارية أكثر شفافية وفعالية، من خلال تبني التكنولوجيا والابتكار، تسعى الجزائر إلى تعزيز الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية، تعمل الجزائر على تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، يشمل ذلك تعزيز التواصل بين الموظفين والمواطنين وتبادل المعلومات بشكل أكثر فعالية، يساعد ذلك في تحسين جودة الخدمات المقدمة وزيادة رضا المواطنين عن الإدارة المحلية.

كما تهدف الجزائر إلى تطوير قدرات العاملين في الإدارة المحلية من خلال توفير التدريب والتطوير المهني، يتضمن ذلك تعليم الموظفين المهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة، يساعد ذلك في زيادة كفاءة العمليات الإدارية وتحسين الأداء العام للإدارة المحلية.

تواجه الجزائر بعض التحديات في عملية عصرنة الإدارة المحلية، مثل قلة الموارد المالية والبنية التحتية غير الكافية. ومع ذلك، تواصل الحكومة العمل على تحقيق التحسينات والتطورات المستدامة في هذا المجال.

في المستقبل، من المتوقع أن تستمر الجزائر في تطوير وتحسين الإدارة المحلية من خلال تبني المزيد من التكنولوجيا والابتكارات. سيكون التركيز على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية من خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى الجزائر إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

و لدراسة هذا الموضوع سننطلق من الاشكالية التالية :

* ماهي الجهود و الاجراءات التي اتبعتها الجزائر في سبيل عصرنة الادارة المحلية ؟

و من هذه الإشكالية تفرعت عدة أسئلة :

- بين مفهوم الإدارة المحلية و مفهوم عصرنتها ؟
- ما هي الآليات المتبعة لعصرنة الادارة المحلية ؟
- ما هي الاجراءات المتبعة لرقمنة الإدارة المحلية (الإدارة الإلكترونية) ؟

يهدف هذا البحث إلى استكشاف وفهم عملية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر وتحليل الأهداف والتحديات المرتبطة بها، تتضمن الأهداف الرئيسية لهذا البحث:

- دراسة التطورات والمبادرات المتعلقة بعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر وتحليل أثرها على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

- تحليل دور التكنولوجيا والابتكار في تحسين الإدارة المحلية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

- استعراض التحديات التي تواجه الجزائر في عملية عصرنة الإدارة المحلية وتحديد الفرص المتاحة للتحسين والتطوير.

- تقييم أثر تطوير قدرات العاملين في الإدارة المحلية على كفاءة العمليات الإدارية والأداء العام.

- توضيح أهمية عصرنة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

تكمن أهمية هذا البحث في:

- توفير فهم أعمق لعملية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر والتحديات والفرص المرتبطة بها.

- تسليط الضوء على أفضل الممارسات والابتكارات التي يمكن تطبيقها لتحسين الإدارة المحلية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

- تقديم توصيات للمسؤولين وصناع القرار لتحسين عملية عصرنة الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

- المساهمة في النقاش الأكاديمي والعملي حول عصرنة الإدارة المحلية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة وجودة الحياة للمواطنين.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل وتفسير مفهوم عصرنة الإدارة المحلية وتطبيقه في الجزائر وتحديد الجهود الوطنية المتبعة ، و تم إعتماد المنهج المقارن **فيما يخص مفهوم الإدارة المحلية فقط** ،حيث قارنا بين القوانين المعمول بها في الولاية و البلدية (قانون 11-10 ،قانون 12-07) و مقارنتها بالقوانين **الملغاة** (قانون 90-08 ، قانون 90-09) .

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى هدف هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية .

المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية .

المبحث الثاني: مفهوم عصرنة الإدارة المحلية .

الفصل الثاني: الجهود الوطنية لعصرنة الإدارة المحلية .

المبحث الاول: آليات عصرنة الإدارة المحلية .

المبحث الثاني: الرقمنة كوسيلة لعصرنة الإدارة المحلية .

عصرنة الإدارة المحلية هو موضوع هام يتعلق بتحديث وتطوير نظام الإدارة المحلية في الجزائر. ومن أجل التزود ببعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، سنقدم ملخصًا قصيرًا لكل منها:

1. دراسة : "عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر: التحديات والفرص"

- المؤلف : أحمد بن مصطفى

2. دراسة : "تحديات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر: دراسة استطلاعية"

- المؤلف : فاطمة زهرة بن عمران

3. دراسة : "دور التكنولوجيا في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر"

- المؤلف : محمد بن عبد الله

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية جزءًا حيويًا من نظام الإدارة العامة للدولة، نظرًا لقربها من المواطنين، وتلعب دورًا حاسمًا في ضمان فاعلية النظام الإداري بأكمله، تتميز الإدارة المحلية بالتخصص، حيث يتم تقسيم المنطقة الجغرافية إلى وحدات إدارية صغيرة، مما يسهل إدارتها وتنظيم نشاطاتها. يتم تحديد هذا التقسيم بناءً على عدة عوامل مثل الكثافة السكانية والخصائص الجغرافية.

ومن خلال هذا النظام، يمكننا استشراف بعض الفوائد التي تتميز بها الإدارة المحلية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ولذلك، يجب على الإدارة المحلية أن تواكب التطورات التكنولوجية، سواء في مجال التكنولوجيا الرقمية أو تحديث أساليب الإدارة، لضمان تحقيق العصرنة في أدائها.

و في هذا السياق ، سنتناول في المبحث الأول مفهوم الإدارة المحلية اما في المبحث الثاني نتطرق الى مفهوم عصرنة الإدارة المحلية.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية

يوجد تعدد في الاتجاهات والتعاريف المتعلقة بالإدارة المحلية، حسب المفهوم والتوجه المعرفي للأفراد وحسب النظرة لدرجة استقلالية المجالس المنتخبة والجماعات المحلية عن السلطة المركزية. وبناءً على ذلك، سنستعرض في المطلب الأول مفهوم الإدارة المحلية و وظائفها، ثم سنناقش في المطلب الثاني أهمية و أهداف الإدارة المحلية.

في المطلب الأول، سنركز على توضيح مفهوم الإدارة المحلية، بحيث سنستعرض العديد من التعاريف والنظريات التي تعتبر الإدارة المحلية كوحدة مستقلة تتمتع بسلطة وصلاحيات خاصة تمكنها من تلبية احتياجات المجتمع المحلي، سنناقش أيضًا درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المجالس المنتخبة والجماعات المحلية، ودور السلطة المركزية في التحكم والرقابة عليها، ونستعرض وظائف الإدارة المحلية .

أما في المطلب الثاني، سنستعرض أهمية وأهداف الإدارة المحلية، سنتحدث عن دورها في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، كما سنناقش أيضًا دورها في تنمية المجتمع المحلي وتعزيز المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى تنظيم الشؤون العامة وإدارة الموارد المحلية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية ووظائفها

من أجل تعريف الإدارة المحلية و تبيان وظائفها، قسمنا هذا المطلب الى فرعين، تناولنا تعريف الإدارة المحلية من خلال فرع أول ثم نبين وظائف الإدارة المحلية في فرع ثان .

الفرع الأول : تعريف الإدارة المحلية

يتم تعريف الإدارة المحلية بأنها: توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية، ويعرفها "سليمان الطماوي" بأنها قصر الوظيفة الإدارية في الدولة المركزية على ممثلي الحكومة في

العاصمة وهم: الوزراء دون مشاركة من جهات أخرى[1] . فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة" وهيئات منتخبة محلية أو مصلحية تباشر اختصاصا تحت إشراف الحكومة ورقابتها.[2]

تقسم الإدارة إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها جالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

يتم تعريفها كذلك بأنها : شخص معنوي ذو اختصاص عام ضمن دائرة إقليمية معينة ويقتصر اختصاصه على منطقة جغرافية معينة[3].

كما يعرفها الاتجاه الانجليزي على أنها " مجلس منتخب تتركز فيه السلطات المحلية ويكون مسؤول سياسيا أمام الناخبين المحليين ويعتبر مكمل الأجهزة الدولة "» و يعرفها على " أنها ذلك الجزء من الحكومة الذي يختص أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة؛ بالإضافة إلى المسائل التي ينظر البرلمان في ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية" [4]

أما الاتجاه الفرنسي: يعرفها على أنها " عبارة عن هيئة محلية تقوم على إدارة نفسها بنفسها وتطلع بتصريف شؤونها المحلية بشرط توفر عناصرها وعدم خضوعها لهيئات رقابة صارمة من جانب السلطات المركزية[5].

تاريخيًا، كانت الإدارة المحلية في الجزائر تعتبر نفسها الجماعات الإقليمية، والتي تمثل الشخصية المعنوية العامة للدولة وتتمتع بالحقوق والواجبات المشابهة لشخصية الدولة. ويشير

[1]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر ،مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، 2022/2021 ، ص 07

[2]- حسين مصطفى حسين الإدارة المحلية المقارنة. د م ج الجزائر:.1982 ص14

[3]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع نفسه ،ص 07

[4]-نواري رشيد , زوامبية عبد النور , عصرنة وتحديث الإدارة الحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية؛ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد 14 / ع 02؛ جامعة زيان عاشور الجلفة. 2021 ص347

[5]- عبد الحميد قرني , الإدارة الجزائرية مقارنة سوسيولوجية ؛ دار الفجر , الجزائر 2008. ص14.

الدستور الجزائري لعام 2020، في المادة 17 منه، إلى أن الجماعات الإقليمية تتكون من البلديات والولايات، وتُعتبر البلدية الجماعة القاعدية .

لا يعود أصل الإدارة المحلية في الجزائر إلى فترة حديثة، بل يمتد تاريخها إلى العهد العثماني، حيث قام العثمانيون بتقسيم الجزائر إلى مقاطعات إقليمية محلية مثل "بايلك الغرب" وعاصمتها وهران، و"بايلك الشرق" وعاصمتها قسنطينة، و"بايلك التيطري" وعاصمتها المدية. لتوضيح الأمور بشكل أفضل، سنستعرض التطورات منذ فترة الاستقلال وحتى الوقت الحالي.

أولا: البلدية

أقام الاحتلال الفرنسي على المؤمن المحلي هيئات إدارية من سنة 1844، عرفت بالمكاتب العربية تم تسييرها من طرف ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهير غير أنه من عام 1868 أصبح التنظيم البلدي بالجزائر يتميز بوجود ثلاث أصناف من البلديات وهي: بلديات أهلية و بلديات مختلطة و بلديات ذات تصرف تام.[1]

بعد الاستقلال واجهت البلديات في الجزائر نفس الأزمة التي تعرضت لها كافة المؤسسات الأخرى، وهي هجرة الكفاءات الإدارية الأوروبية. نتيجة لذلك، حدث فراغ في المستوى الإداري، وظهرت حاجة لإعداد قانون بلدي جديد لتنظيم البلديات.

في هذا السياق، تم اتخاذ بعض الترتيبات المحدودة في الوقت الذي بدأت فيه الخطوات الأولى لإصلاح النظام البلدي. تم تعيين مسؤولين محليين جدد وتشكيل هياكل إدارية محلية.[2]

ومع مرور الوقت، تم تطوير الإدارة المحلية وتعزيز قدراتها لتلبية احتياجات السكان وتحسين الخدمات المقدمة.

[1]- احمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم ، الجزائر 2004، ص39-38
[2] - بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق ،ص 08

على مر السنوات، تم إصدار قوانين وتشريعات جديدة تنظم البلديات وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها. تم تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين السكان من المشاركة في صنع القرارات المحلية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى البلديات.

تُعتبر الإدارة المحلية في الجزائر مجالًا مستمرًا للتحسين والتطوير، حيث يسعى النظام البلدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز قدرات المسؤولين المحليين في تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

تمت فكرة جعل البلدية "خلية أساسية" تجسيدًا للترتيبات الإقليمية في الجزائر. وتم تنفيذ هذه الترتيبات من خلال ما يعرف بـ"الاصطلاح الإقليمي"، والذي يتضمن تجميع البلديات، في 16 مايو 1963، صدر مرسوم إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات، مما أدى إلى تقليص عددها من 1578 بلدية إلى 676 بلدية.

ويُعد الأمر رقم 67/24 الصادر لتنظيم البلديات في الجزائر المستقلة أول أمر في هذا الصدد. أهمية هذا القانون تكمن في منح البلدية دورًا حيويًا كوحدة أساسية للتنظيم الإقليمي المركزي. كما عمل القانون على توسيع صلاحيات البلدية لتصبح قاعدة سياسية واقتصادية واجتماعية، تعمل على تحقيق التطور والتقدم على المستوى المحلي، ويُعتبر مبدأ اللامركزية من القواعد التوجيهية لهذا القانون، حيث يهدف إلى تمكين البلديات من المساهمة في التنمية المحلية بصفة عامة [1].

[1]- سرير رابح عبد الله , طواهرية نخلة , أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت" كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ مجلة الفكر القانوني والسياسي؛ المجلد 5 , ع 2 , 2021ص75 .

تم صدور قانون البلدية رقم 90-08 في 7 أبريل 1990[1]، والذي يعرف البلدية في المادة الأولى بأنها "الجماعة الإقليمية الأساسية"، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتحدث بموجب القانون. وبموجب هذا القانون، بلغ عدد البلديات 5411 وذلك وفقًا لقانون رقم 84-09 الصادر في 4 فبراير 1984، والذي يتعلق بإعادة تنظيم البلاد من الناحية الإقليمية[2].

أما قانون رقم 11-10 الصادر في 22 يونيو 2011[3]، فقد عرف البلدية في المادة الأولى على أنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة"، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون. وتنص المادة الثانية من القانون على أن البلدية تشكل القاعدة الإقليمية للامركزية ومكانًا لممارسة المواطنة وتشكل إطارًا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. بينما تُمارس البلدية صلاحياتها وفقًا للتخصصات الممنوحة لها بموجب القانون[4] .

تتعاون البلدية مع الدولة بصفة خاصة في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأمن، وحفظ وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. تهدف هذه الصلاحيات إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية[5].

ثانيا: الولاية

تاريخيًا، يمكن القول أن مناطق وإقليم الجنوب في الجزائر كانت تحت سلطة عسكرية، بينما تم تقسيم منطقة الشمال إلى ثلاثة أقاليم أو محافظات وهي الجزائر، قسنطينة، ووهران. وقد تم تطبيق عليها إلى حد ما نظام المحافظات المعمول به في فرنسا. تم تقسيم الأقاليم وفقًا

[1]- قانون البلدية رقم 90-08 في 7 أبريل 1990 ، الملغى .
[2]- قانون 84-09 , المتضمن إعادة تنظيم البلاد من الناحية الإقليمية , الصادر في 4 فبراير 1984 .
[3]- قانون رقم 11-10الصادر في 22 يونيو2011 المتعلق بقانون البلدية ج ر, ع37: مؤرخة في 03 جوبلية 2011 .
[4]- سرير رابح عبد الله , طواهرية نخلة , المرجع السابق ، ص75
[5]- قانون البلدية رقم 11-10 , المرجع نفسه .

لأمر صدر في 15 أبريل 1845، وظلت تحت هذا التقسيم حتى صدور المرسوم 56-601 في 28 يونيو 1956، والذي يتعلق بالإصلاح الإداري في الجزائر.

وفي فترة الاستعمار، كان هناك 15 ولاية و 91 دائرة في الجزائر، وكانت هذه الهياكل الإدارية تحكم في الجزائر بناءً على نظام الاستعمار الفرنسي. ومن خلال الإصلاحات الإدارية التي تم تنفيذها، تم تعديل هذه الهياكل وتغييرها مع مرور الوقت وتطور الأحداث السياسية والإدارية في البلاد.

و بعد الاستقلال، واجه التنظيم الولائي في الجزائر تحديات حادة بسبب نقص الكفاءات وعدم ملائمتها للواقع الوطني الجديد. ومع ذلك، استمر الإطار القانوني الموجود بموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، الذي قضى بتمديد سريان التشريع المعمول به إلى أجل غير معلوم .[1]

ثم تم إصدار الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 مايو 1969، والذي يعتبر قانون الولاية، وقد جاء في مادته الأولى بأن الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمتع بالاختصاصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكون أيضًا مقاطعة إدارية للدولة[2].

و بعد ذلك، صدر القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990،[3] الذي يعتبر قانون الولاية الجديد. وفي المادة الأولى منه، تم تعريف الولاية على أنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة.

يجب أيضًا أن نلاحظ أن عدد الولايات في الأراضي الوطنية تغير عدة مرات، فقد ارتفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية في عام 1974 وفقًا للأمر رقم 74-69 المؤرخ في 02 يوليو 1974، الذي يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولاية. ثم ارتفع عدد الولايات من 31

[1]- سرير رابح عبد الله , طواهرية نخلة , المرجع السابق ، ص75
[2]- سرير رابح عبد الله طواهرية نخلة المرجع السابق ؛ ص76
[3] - القانون رقم 90-09 ، المؤرخ في 07 أبريل 1990 ، الملغى

إلى 48 ولاية وفقًا للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984، والذي يتضمن إعادة تنظيم البلاد[1] .

صدر قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بقانون الولاية ، والذي في مادته الأولى ينص على أن الولاية هي الجماعية الإقليمية للدولة، وتتمتع الولاية بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضًا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة. تشكل الولاية بمثابة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التشاورية والتضامنية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتمييز الإقليم والتنمية، وحماية البيئة، وكذلك حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. وتتولى الولاية جميع الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون. شعار الولاية هو "بالشعب وللشعب"، وتحدث الولاية بموجب القانون.[2]

صدر المرسوم التنفيذي رقم 21 - 128 المؤرخ في 29 مارس 2021 الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم 84 - 365 المؤرخ في 1 ديسمبر 1984, والخاص بتكوين بلديات الولايات العشر المستحدثة على مستوى جنوب البلاد ومشتملاتها وحدودها الاقليمية في آخر عدد من الجريدة الرسميةَ. وبهذا تنقسم الجزائر إلى 58 ولاية بإضافة 10 ولايات مستحدثة في الجنوب متممة[3].

الفرع الثاني : وظائف الإدارة المحلية

وظائف الإدارة المحلية تتعدد وتشمل مجموعة واسعة من المسؤوليات والأدوار التي تُنفَذ على المستوى المحلي، سواء كان ذلك على مستوى البلدية أو الإقليم أو الدولة.

[1] - قانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984، يتضمن إعادة تنظيم البلاد.
[2] - قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بقانون الولاية , ج ر , ع 12 .
[3]- المرسوم التنفيذي رقم 21 - 128 المؤرخ في 29 مارس 2021 الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم84 - 365 المؤرخ في 1 ديسمبر 1984، ج ر ،ع 26 ، الصادرة في 7 أفريل 2021.

أولا: تسيير الشؤون العامة

سنستعرض وظيفة تسيير الشؤون العامة كوظيفة للإدارة المحلية ، بحيث سنركز في هذا العنصر على آلية الإدارة المحلية (البلدية و الولاية).

1-البلدية:

تسعى البلدية إلى الحفاظ على إطار عيش سلمي ومريح للمواطنين، وتدير المؤسسات والخدمات التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية في المنطقة المحلية بشكل خاص. يتضمن ذلك العمل على الحفاظ على النظام والسكينة العامة، وتحسين النظافة العامة، وضمان تنفيذ القوانين والتنظيمات في المنطقة المحلية لتحقيق تنفيذ سياسة الحكومة العامة. تكمن أهمية هذا في تحقيق الصالح العام للأفراد المحليين. بالإضافة إلى ذلك، يولي رئيس المجلس الشعبي البلدي اهتمامًا كبيرًا بسلامة الأشخاص والممتلكات في الأماكن العامة، ويتخذ جميع التدابير والاحتياطات اللازمة، بما في ذلك التدابير الوقائية، لتجنب حدوث أي خطر يهدد المواطنين. ويتعامل مع حقوق وحريات المواطنين من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حمايتها وتعزيزها[1] .

2-الولاية:

تعمل الولاية بالتعاون مع الحكومة الوطنية على إدارة وتنمية الإقليم، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية البيئة، وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. ترتكز مبادئ الولاية على المشاركة الشعبية، حيث يتم انتخابها من قبل الشعب وتعمل لخدمته وتلبية احتياجاته.

لتلبية احتياجات المواطنين، يمكن للولاية إنشاء مصالح عمومية تهدف إلى ضمان استدامة وتساوي في الاستفادة. يمكن تصنيف هذه المصالح كما يلي: النقل العام، النظافة والصحة

[1]- قانون رقم 11/10 ، المتعلق بالبلدية ، المرجع السابق .

العمومية، مراقبة الجودة، المساحات الخضراء، والطرق والشبكات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يتولى الوالي، كممثل للدولة، مسؤولية حماية حقوق وحريات المواطنين وفقًا للقوانين المنصوص عليها، ويحرص على الحفاظ على النظام والأمن والسلامة العامة. لذا، يجب على رؤساء مصالح الأمن إبلاغه في المقام الأول بجميع القضايا المتعلقة بالأمن العام والنظام العام على مستوى الولاية.[1]

ثانيا: تحسين نوعية خدمات الإدارة المحلية وتحسين صورتها.

تحسن الإدارة المحلية خدماتها للمواطنين عن طريق تبسيط إجراءاتها وتنظيم عملها. تهتم الإدارة بضمان أن تكون الوثائق المطلوبة لدراسة الملفات هي الوثائق اللازمة وفقًا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ولا تطلب أي وثائق غير ضرورية. كما يجب على كل مصلحة أو هيئة تحديد الوثائق المطلوبة بوضوح لملفات الخدمات التي تقدمها والإعلان عنها بواسطة وسائل مناسبة.

تهدف الإدارة أيضًا إلى تحسين العلاقة مع المواطنين من خلال تنظيم المهام وتوزيع المسؤوليات، خاصة فيما يتعلق بتسليم الوثائق والأوراق. في حالة رفض تقديم أي خدمة للمواطن، يجب أن تقدم الإدارة إجابة منطقية ومقنعة تفسر السبب وراء الرفض.

تعمل الإدارة أيضًا على تطوير الإجراءات لتواكب التقنيات الحديثة في التنظيم والإدارة. بذلك، يتم تحسين كفاءة العمل وتسهيل العمليات المختلفة[2].

ثالثا: التزامات المواطن و وظائفه اتجاه الادارة المحلية

للمواطنين التزامات عديدة و وظائف اتجاه الإدارة المحلية و التي وجب عليهم اتباعها و سنذكر منها :

[1]- قانون رقم 12/07 المتعلق بالولاية ، المرجع السابق .
[2]- قانون البلدية رقم 11/10 المرجع السابق .

1- احترام و تقدير الموظف :

يستلزم المواطن احترام الموظف الإداري الذي يقوم بتقديم الخدمات للمواطنين. يعتبر الاحترام والتقدير من المواطن للموظف أمرًا مهمًا، حيث يساهم في تسهيل عمل الموظف وتحفيزه لأداء واجباته بكفاءة وإخلاص .

عندما يتلقى الموظف الاحترام والتقدير من المواطنين، فإن ذلك يعزز رغبته في البذل المستمر وتقديم أفضل الخدمات. وعلى الجانب الآخر، إذا شاهد الموظف عدم الاحترام والتقدير من الآخرين، فقد يؤثر ذلك سلبًا على حماسه وإلهامه للقيام بواجباته بشكل فعال.

ويجب على المواطن أن يحترم الموظف الإداري لأنه يمثل الإدارة وبالتالي يمثل السلطة الحكومية والدولة. بالاحترام والتعاون بين المواطن والموظف، يمكن تعزيز سلطة الإدارة وتحقيق التقدم في تقديم الخدمات للمجتمع بشكل عام.

لذا، الاحترام المتبادل بين المواطن والموظف الإداري يعد أساسًا لبناء علاقة تعاونية ومثمرة تعود بالفائدة على الجميع وتعزز تقدم المجتمع بشكل عام[1].

2- حسن السيرة والانضباط :

و من خلاله يجب على المواطن أن يتحلى بالانضباط والحس المدني و يجتنب تعكير حسن سيرة المصلحة ويسهر على رعاية الأماكن والأملاك العمومية؛ بحيث يجب أن يقوم بتقديم الآراء و الحلول البناءة بصفة منظمة وليست عشوائية وذلك من خلال دفاتر الملاحظات والتنظيمات المفتوحة لدى كل مصلحة عمومية وبواسطة كل طريقة [2].

[1] - بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق ، ص 18
[2]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع نفسه ، ص 18

المطلب الثاني: أهداف و أهمية الإدارة المحلية

تتمحور أهداف و أهمية الإدارة المحلية حول تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ومن هنا نقسم هذا المطلب الى فرعين .

الفرع الأول : أهداف الادارة المحلية

للإدارة المحلية عدة أهداف سياسية و إدارية و اقتصادية و اجتماعية ، سنحاول في هذا الفرع التطرق الى كل عنصر على حدى

أولا : الأهداف السياسية

تشمل الإدارة المحلية عدة أهداف سياسية تطرقنا لها على شكل عناصر :

- ترسيخ مبدأ حرية المواطن وتعزيز دوره في تحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرار، في جو من الديمقراطية الشعبية.
- إشراك المواطنين في إدارة المصالح الإقليمية التي تهمهم أو في الإشراف والرقابة على هذه المصالح.
- تدريب المواطنين على كيفية اختيار ممثليهم في المجالس المحلية وبالتالي ممارسة الحرية الديمقراطية.
- تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية، والقضاء على أي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة، فنظام الإدارة المحلية السليم يجب أن لا يؤدي إلى ظهور مثل هذه القوى القادرة على أن تنافس أو تعارض الحكومة المركزية، أو لا تمتثل للسياسة العامة التي تضعها وترسمها هذه الحكومة.[1]

[1] - حسن مصطفى البحري ، الإدارة المحلية ، د س ن ، د ط ،2021 ص47 الى 52.

- إزالة التعارض بين السلطة والحرية .
- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو من الخارج.[1]

ثانيا : الأهداف الإدارية و الإقتصادية

للإدارة المحلية عدة أهداف إدارية و اقتصادية تسعى لتحقيقها نذكر منها :

- الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية المحلية من شأنه أن يخفِّف كثيراً عن عاتق السلطة المركزية التي يجب أن تتفرغ للقضايا الحيوية ذات الطابع القومي التي تهم الدولة .
- تقتصر مهمة السلطات المركزية على التخطيط والتشريع والتنظيم وإدخال أساليب التقنية الحديثة وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تعجز عن تنفيذها الوحدات الإدارية.
- تبسيط الاجراءات لتأمين الخدمات للمواطنين عن طريق إنشاء مراكز خدمة للمواطن تختص بمنح الرخص والخدمات والرعاية كافة بشكل مباشر وفق الأنظمة والشروط الموضوعة من قبل مجالس الوحدات الإدارية والوزارات والإدارات المعنية وصولاً للحصول عليها عبر خدمات الحكومة الإلكترونية بما يوفر الجهد والوقت والمال .
- توزيع الأعباء العامة على المستفيدين الفعليين من خدمات المرافق المختلفة، ذلك أن هناك من المرافق ما تقتصر أهميته على إقليم معين بالذات دون بقية الأقاليم.
- تحقيق الإنماء المتوازن من خلال المشاريع الخدمية والتنموية والاقتصادية والاستثمارية التي تقوم بها الأشخاص الإدارية المحلية.[2]

[1] - حسن مصطفى البحري ، المرجع السابق ، ص53 ،54
[2] - حسن مصطفى البحري ، المرجع نفسه ، ص56 الى 63

ثالثا : الأهداف الإجتماعية

نجد أن للإدارة المحلية عدة أهداف اجتماعية بسطناها في عدة عناصر :

- إشباع حاجات المواطنين، وتحقيق رغباتهم وميولهم ، الأمر الذي يؤدي إلى شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية، بما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه.
- تنمية الوعي وزيادة الحماس والاهتمام لدى المواطنين بمدى أهمية المشاركة الفعلية بجهودهم الذاتية في تنمية شؤونهم المحلية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف مواطني الدولة عن طريق عدالة توزيع الأعباء المالية ، كما تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والحضر، وذلك بمساعدة الأول على الخروج من تخلفه واللحاق بالثاني .[1]

الفرع الثاني: أهمية الإدارة المحلية

للإدارة المحلية أهمية كبيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي و يظهر ذلك من خلال عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تشكل الديمقراطية على المستوي المحلي من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة.

- تساهم في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة؛ من حيث فرض إنشاء هياكل المساعدة للدولة في الدور المخصص لها[2].

- الإختلاف فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية فهناك مناطق ساحلية وأخرى صحراوية ؛ كما تختلف من حيث عدد السكان هذا الاختلاف يفرض بضرورة الاستعانة

[1] - حسن مصطفى البحري ، المرجع السابق ، ص 65 الى 67
[2] - نواري رشيد؛ زوامبية عبد النور , المرجع السابق ، ص 349

بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكانيات ما ومواقعها بجهاز مركزي واحد فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب للمواطن المحلي فهي الأقدر على فهم احتياجات هو طريقة تلبيتها، وتحقيق أهداف التنمية المحلية كما أنهما تتضمن بعد من أبعاد الديمقراطية فهي تتيح للمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية واكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام.

- تؤدي طريقة العمل بالنسبة للإدارة المحلية إلى تحاشي البطء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية في الهيئات اللامركزية وذلك من خلال مشاركة المواطن المحلي المشارك في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات المحلية والمشروعات ذات العائد المحلي.

- إن الإدارة المحلية تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية حيث أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب" إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم بمنشآتها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة؛ وهذا ما يؤثر على مداخيل الجماعات المحلية؛ أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية بمعناه الحقيقي، فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم، سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

- العمل على وضع الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري ، فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين. حيث تساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك تحل المشاكل المحلية محليا بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية في العاصمة وفي ذلك اقتصاد للجانب الزمني والبدني والجانب المادي[1].

[1]- نواري رشيد زوامبية عبد النور, المرجع السابق ، ص350

وبهذا نستطيع أن نقول أن أهمية نظام الإدارة المحلية يتناول عدة مجالات منها المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والإداري ، وسنوردها بالشرح والتحليل فيما يلي:

أولا: الأهمية السياسية

يتم العمل بنظام الإدارة المحلية في المساهمة بتشجيع مشاركة المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية، مما يعزز قوة الديمقراطية وفكرة حكم الشعب لنفسه. فالديمقراطية المحلية تعتبر أحد الأركان الأساسية للديمقراطية الشاملة على المستوى الوطني، وتشكل أساساً للحكم المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تعد الحريات المحلية جزءاً لا يتجزأ من الحريات العامة. فعملية ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال الإدارة المحلية تؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج، و نذكر منها :

- توفير التربية السياسية للمواطنين وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح من خلال انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية، مما يعزز لديهم الشعور بالمسؤولية، و تطوير قدرات الشخصيات القيادية المحلية وتدريبهم على المشاركة السياسية على مستوى أعلى في المجالس المحلية.

- تقليص الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة من خلال اللامركزية الإقليمية، حيث يتم انتخاب مجالس المحافظات من قبل المواطنين المحليين، وبالتالي يتمتع قراراتهم وتصرفاتهم عادةً بتأييد المواطنين، وتعزيز البناء السياسي للدولة من خلال توزيع الاختصاصات الإدارية وعدم تركيزها في العاصمة، مما يسهم في تعزيز قدرة الدولة على التعامل مع التحديات والمشكلات المختلفة.

- تنسيق التعاون بين الجهود الشعبية والحكومية في تلبية احتياجات السكان، حيث يمكن للمبادرات الشعبية تحقيق مالا يمكن للمسؤولين تنفيذه .[1]

[1]- فارس بوقلال ، عبد النور بوخديمى، عصرنة الإدارة المحلية وتأثيرها على الخدمة العمومية؛ دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان ؛ مذكرة ماستر؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ جامعة مولود معمري؛ تيزي وزو 2015/2014 ص 21.

ثانيا:الأهمية الادارية

تكمن أهمية الإدارة المحلية من الناحية الإدارية في تخفيض الحمل عن كاهل السلطة المركزية، مهما كانت كفاءة أجهزتها الإدارية وتعددها ، لذا لا يمكنها أن تطلع بكل نشاطات الدولة، و يعتبر نظام الإدارة المحلية الأداة الفاعلة للمساهمة في إدارة النشاطات المحلية ما يسمح للسلطة المركزية للتفرغ لمهامها المتمثلة في رسم السياسة العامة والسهر على تنفيذها. كما أنه يؤدي إلى المرونة والتنوع في استخدام أساليب الإدارة إذ يمكن لكل وحدة محلية إتباع طريقة عمل يتلاءم مع محيطها وحاجيات مواطنيها.

يساهم نظام الإدارة المحلية في تحقيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ما يساهم في الرفع من كفاءة الإداري لمواجهة مختلف المتغيرات ، وتحقق درجة كبيرة من الفعالية نظرا لاهتمام رجال الوحدة المحلية بالشؤون المحلية ما يسمح لهم باتخاذ قرارات تتلاءم مع الواقع المحلي.[1]

ثالثا: الأهمية الاقتصادية

نظام الإدارة المحلية يسهم في إنشاء مشاريع اقتصادية تتناسب مع احتياجات الوحدات المحلية والمواطنين، وذلك لأن المجالس المحلية غالبًا ما تمتلك صلاحية أكبر من السلطة المركزية في الموافقة على المشاريع الاقتصادية المطلوبة للوحدة المحلية. يساهم هذا النظام في السعي لاستكشاف مصادر تمويل محلية جديدة، وتحقيق نوع من العدالة وتوزيع الأعباء الضريبية[2].

[1] - فارس بوقلال ، عبد النور بوخديمى ، المرجع نفسه ، ص 22
[2]- فارس بوقلال ، عبد النور بوخديمى ، المرجع السابق ، ص22

رابعا :الأهمية الاجتماعية

تعتبر أهمية الإدارة المحلية من الجانب الاجتماعي وسيلة لتلبية احتياجات الأفراد، فإدارة المصالح المحلية، التي تنسجم مع احتياجات المجتمع المحلي، تعمل على تلبية رغباتهم وتحقيق حاجاتهم المختلفة. تسهم هذه الإدارة في تشجيع التوزيع العادل للموارد وإيجاد شعور بالعدالة الاجتماعية، حيث يتم توفير خدمات مماثلة للمواطنين في جميع أنحاء الدولة تقريبًا، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي[1].

المبحث الثاني : مفهوم عصرنة الإدارة المحلية

تعمل الإدارة الإلكترونية بشكل ديناميكي ومستمر على تحسين وإنجاز الأعمال في مختلف القطاعات. وقد تم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكثافة في العديد من الدول لتحقيق هذا الهدف، حيث تسعى الإدارة الإلكترونية لتكون نموذجًا حديثًا لتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، و بهذا قسمنا المبحث الى مطلبين تطرقنا لتعريف عصرنة الادارة المحلية أولا ثم تناولنا دوافع عصرنة الادارة المحلية في مطلب ثان .

المطلب الأول : تعريف عصرنة الإدارة المحلية

تحولت الإدارة المحلية بالعصرنة إلى الوجه الحديث للإدارة، حيث تقوم بأداء وظائفها وتقديم خدماتها عبر الإنترنت والشبكات الاتصالية و لكي يتم تعريف عصرنة الإدارة المحلية وجب التطرق إلى تعريف الخدمة العمومية اولا .

الفرع الأول : تعريف الخدمة العمومية

من أجل تعريف الخدمة العمومية بمفهومها الشامل المركب يجب أن نعرف كل مصطلح على حدى؛ قبل أن نقوم بتعريفها ، لهذا سيتم تعريف الخدمة أولا ثم العمومية ثانيا كمصطلحين ثم نعرف الخدمة العمومية كمفهوم شامل .

[1]- فارس بوقلال ، عبد النور بوخديمى ، المرجع السابق ، ص23

أولا : الخدمة

عرفها "نورمان" و "فوس" بأنها: "تفاعل اجتماعي بين مجهز الخدمة والزبون» يهدف هذا التفاعل إلى تحقيق الكفاءة لكليهما. [1]"

وعرفها "أدريان بالمر"بأن الخدمة: "هي عملية إنتاج منفعة غير ملموسة بالدرجة الأساس؛ إما بحد ذاتها أو كعنصر جوهري من منتج ملموس؛ حيث يتم من خلال أي شكل من أشكال التبادل إتباع حاجة أو رغبة مشخصة لدى العميل أو المستفيد[2]. "

و من هنا يتضح أن الخدمة هي نشاط يمتاز بعدم الملموسية يؤدي للزبون أو العميل لإشباع رغبة أو حاجة شخصية تستوجب له فائدة.

ثانيا : العمومية

هي الشمول والانتقال من الجزء إلى الكل أي شاملا على الجميع أي جعلها عاما وشاملا وتعتبر العمومية أحد السمات الأساسية لتبيان القدرة على التواجد في محيط معين في زمن موحد وبنفس الفعالية والقدرة على التأثير.

و منه تعرف الخدمة العمومية حسب الفقيه الفرنسي "دوجي": "أنها كل نشاط يجب أن يكون أداؤه مضمونا منظما ومراقبا من قبل الحكام، لأن تأدية هذا النشاط ضروري لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي، بالإضافة إلى أنه ذو طبيعة تجعله لا يتحقق بصفة كاملة إلا بفضل تدخل الحاكمين.[3]"

[1]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق ، ص14

[2]- يطو رزيقة؛ دور البلديات في تقديم الخدمات العمومية في الجزائر , رسالة ماجستير ؛ كلية العلوم السياسية والإعلام؛ جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009 ص45

[3]-عثماني فواد , دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية؛ رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أمحند بوقرة , بومرداس، 2017/2016 ص44

وفقًا للقانون الإداري الفرنسي، يتم تعريف الخدمة العمومية على أنها "خدمة فنية تقدم بشكل دائم من قبل جهة عامة لتلبية الاحتياجات العامة، ويتطلب توفيرها من الجهات الإدارية الالتزام بمبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام."

وهي أيضا: "وظيفة يكون أداؤها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين؛ لتحقيق التنمية والترابط الاجتماعي وتقديم والمنفعة العامة للمواطنين وتلبية حاجاتهم ".

يتضح من التعاريف السابقة أن الخد مة العمومية هي نشاط يستمد مسؤوليته الأساسية من الدولة، وتعتبر واحدة من أهم وظائفها تحقيق مهامها الأساسية من خلال التنظيم والرقابة. تسعى الدولة من خلال ذلك إلى ضمان توفر الخدمة واستمراريتها وتطويرها، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات تضمن تحقيق المصلحة العامة والاستجابة لمتطلبات المواطنين. لذا، تهدف الخدمة العمومية إلى تحقيق فعالية آلياتها لضمان استجابتها الفعالة وتحقيق تلك المصلحة العامة[1] .

الفرع الثاني: تعريف عصرنة الإدارة المحلية

و يقصد بها تحديث ما هو قديم ؛ وهو مصطلح مرتبط بالتقدم التكنولوجي لكل الخدمات التي تقدم بطريقة إلكترونية؛ والتي تقدم خدمة للعملاء من خلال معطيات مخزنة في خوارزمية تنفذ عادة من خلال برامج الشبكة الكترونية.

و يقصد بها أيضا: "عملية التكيف مع التحولات الراهنة من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات مرنة وعصرية تواكب التطور الحاصل» وهذا بهدف إرضاء المواطن من خلال

[1]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق ،ص20

تحقيق الجودة في الخدمات وتحويل جميع الخدمات العمومية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة".[1]

يتضمن تحديث الإدارة المحلية تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في وحداتها، وهو ما يتيح الفرصة لفهم احتياجات المواطن المحلي، والتي تختلف تبعًا للظروف البيئية والثقافية وخصوصيات كل مجتمع محلي على حدة. وبالتالي، يتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تكون مرنة وسريعة في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى ضرورة توفير الثقة والأمان والسرية في الخدمات الإلكترونية لجذب المواطن المحلي وتشجيعه على التعامل الإلكتروني.

نستطيع أيضًا تعريف عصرنة الإدارة المحلية عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات، وخاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم وتعزيز توفير الخدمات المحلية للمواطنين.

بسبب التنوع الكبير في الجهات والمؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطن المحلي، والتي تختلف في الشكل القانوني والتنظيمي، مثل الحكومة المركزية والوحدات التابعة لها والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية، فإن الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع. يتم ذلك من خلال التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف لتعزيز التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة، بهدف تحقيق أهداف التنمية وتعزيز رفاهية المواطنين، بالإضافة إلى ذلك، توفر الحكومة الإلكترونية كمية هائلة من المعلومات لفرص الاستثمار في الجماعات المحلية[2].

المطلب الثاني: دوافع عصرنة الادارة المحلية ومراحلها

لعصرنة الادارة المحلية دوافع تساهم في تطويرها ومراحل تمر بها ، نتطرق إلى تقسيمها لفرعين بحيث نتناول في فرع أول دوافع عصرنة الادارة المحلية و في فرع ثاني مراحلها .

[1]- فرطاس فتيحة ؛ عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الإقتصاد الجديد , المجلد 2 ، ع 5 , 2016 ص313.
[1]- نواري رشيد , زومبية عبد النور، المرجع السابق , ص353

الفرع الأول :دوافع عصرنة الإدارة المحلية

عصرنة الإدارة المحلية تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء الإداري وتعزيز جودة الخدمات المحلية، وتعتبر هذه العملية ضرورية لعدة أسباب نذكرها فيما يلي :

أولا- تحسين تجربة المواطن: تعد تحسين تجربة المواطن وتلبية احتياجاته وتطلعاته أحد الدوافع الرئيسية لعصرنة الخدمة العمومية. يهدف ذلك إلى تقليل الضغوط على المواطنين وتبسيط الإجراءات وتقليل الوقت المستغرق في معاملاتهم.

ثانيا- الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية: يعتبر الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات العمومية محفزًا رئيسيًا. يتضمن ذلك استبدال الأوراق الورقية بالوثائق الإلكترونية وتقديم الخدمات عبر الإنترنت لتوفير أفضل جودة وفاعلية في تقديم الخدمات.

ثالثا- تحقيق التوازن مع الممارسات العالمية: يهدف تحقيق التوازن مع الممارسات العالمية في الخدمة العمومية إلى تطوير الأداء الحكومي ومواكبة التقدم العالمي في مجال الإدارة. يتطلب ذلك تبني النظم الحديثة والمتطورة وملائمتها مع متطلبات البنية التحتية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

رابعا-تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة: يسعى عصرنة الخدمة العمومية أيضًا إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين. يشمل ذلك تقريب الإدارة من المواطن وتحقيق توزيع عادل للخدمات وتوفير فرص متساوية للجميع.

خامسا- تحسين البنية التحتية والخدمات العامة. [1]

سادسا- تعزيز المشاركة المجتمعية: يعتبر تعزيز المشاركة المجتمعية أحد أهم الدوافع لعصرنة الإدارة المحلية. يتم تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة الفعّالة في صنع

[1]- نواري رشيد؛ زومبية عبد النور، المرجع السابق , ص353

القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية، وذلك من خلال إنشاء آليات ومنصات للحوار والاستشارة مع المواطنين والمنظمات غير الحكومية.

سابعا- تحسين الكفاءة والفاعلية: تهدف عصرنة الإدارة المحلية إلى تحسين الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات المحلية. يتم ذلك من خلال تحسين العمليات الإدارية واستخدام التكنولوجيا في إدارة البيانات والمعلومات وتطوير الخدمات الإلكترونية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ثامنا:تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: من خلال تبني مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، يتم تعزيز الثقة بين الحكومات المحلية والمواطنين، ويتم الحد من الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون المحلية.

تاسعا:تعزيز التنمية المستدامة: تركز عصرنة الإدارة المحلية أيضًا على تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي. يتم تشجيع الحكومات المحلية على تبني سياسات وبرامج تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يشمل ذلك تعزيز استدامة البنية التحتية، وتوفير الخدمات العامة ذات الجودة العالية والفاعلة، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال مبادرات حماية البيئة وتوفير الطاقة والموارد المتجددة.

إن هدف هذه الجهود هو تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر وتلبية احتياجات الأجيال القادمة، وضمان استدامة التنمية على المدى الطويل. وتشمل الأمثلة على هذه الجهود تعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الحضرية الذكية وإدارة الموارد المائية بشكل فعال من خلال تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي، تسعى الإدارة المحلية إلى بناء مجتمعات قوية ومستدامة بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتعزيز جودة حياة المواطنين بشكل كبير[1].

[1]- يحياوي سمية , عصرنة المرفق العام في الجزائر , رقمنة البلدية نموذجا , مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية؛ المجلد 6 ،ع 01 . ص41, 49

الفرع الثاني: مراحل عصرنة الإدارة المحلية

تم تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل تدريجي ومدروس في الجزائر. تم اعتبار مشروع عصرنة مصلحة الحالة المدنية كخطوة أولى لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة في هذا المجال. تم تحديث وإعادة تأهيل مرافق مصلحة الحالة المدنية بشكل شامل، مثل تجهيزها بشبابيك زجاجية وقاعة انتظار مريحة للمواطنين. تم وضع لافتات ضوئية إعلامية لتوضيح الخدمات المقدمة وتهيئة الممرات لضمان الوصول السهل لذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات، حيث تم تجهيز شبكات الإعلام الداخلية وتنفيذ تطبيقات إلكترونية لربط بلديات البلاد بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وتسهيل التواصل والاستفادة من قاعدة البيانات المركزية وشبكة الألياف البصرية.

وزارة الداخلية لعبت دورًا حاسمًا في دعم الجماعات المحلية من خلال توفير التجهيزات الضرورية والتطبيقات الإلكترونية اللازمة لتحقيق التكامل بين جميع بلديات البلاد والسجل الوطني الآلي للحالة المدنية. هذا يتضمن استخدام قاعدة البيانات المركزية وشبكة الألياف البصرية لتسهيل تدفق المعلومات والتواصل بين الجهات المعنية.[1]

عملية عصرنة الإدارة المحلية تتكون عادة من عدة مراحل، هي المراحل الرئيسية لعملية عصرنة الإدارة المحلية :

أولا: التقييم والتحليل: تبدأ عملية عصرنة الإدارة المحلية بتقييم وتحليل الوضع الحالي للإدارة المحلية. يتم تحليل الهيكل التنظيمي والإجراءات والسياسات والممارسات القائمة لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتحديد الأهداف والتوجهات المستقبلية.

[1]- بن زيان أحمد؛ عصرنة المرفق العام وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر , مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية؛ ع 3؛ سنة 2018. ص204 .

ثانيا: وضع الرؤية والاستراتيجية: يتم تطوير رؤية واستراتيجية عصرنة الإدارة المحلية بناءً على التحليل السابق. تحدد الرؤية الطموحة والهدف النهائي المرجو تحقيقه، بينما تحدد الاستراتيجية الخطوات والإجراءات التي ستتخذ لتحقيق هذه الرؤية.

ثالثا: تطوير القدرات والمهارات: يشمل هذا المرحلة تطوير قدرات ومهارات العاملين في الإدارة المحلية. يمكن ذلك من خلال تدريب الموظفين، وتعزيز القدرات القيادية، وتحسين التواصل والتعاون الداخلي.

رابعا: تطبيق الإصلاحات: يتم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وفقًا للرؤية والاستراتيجية المحددة. يشمل ذلك إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي، وتبسيط الإجراءات، وتحسين النظم والتكنولوجيا المستخدمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

خامسا: تقييم الأداء والمتابعة: يتم تقييم أداء الإدارة المحلية بعد تنفيذ الإصلاحات وقياس التقدم المحقق. يساعد هذا التقييم على تحديد نقاط القوة والضعف وتعديل الإجراءات والسياسات حسب الحاجة. يتم تحليل المؤشرات الأداء المحددة مسبقًا وقياس تحقيق الأهداف والتوجهات المحددة في الاستراتيجية. يمكن استخدام آليات التقييم المختلفة مثل التقييم الذاتي والمراجعة الخارجية والاستبيانات لجمع المعلومات اللازمة.

سادسا: التحسين المستمر: يجب أن تكون عملية عصرنة الإدارة المحلية مستمرة ومستدامة. يتطلب ذلك رصد وتحسين مستمر للأداء والممارسات والسياسات. يمكن أن تشمل هذه المرحلة تطوير الابتكارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة الإدارة المحلية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين[1].

[1] - بن زيان أحمد ، المرجع السابق ، ص205

سابعا: التواصل والمشاركة: يعتبر التواصل والمشاركة الفعالة أحد عناصر عصرنة الإدارة المحلية. يجب أن يتم تشجيع التواصل الجيد والشفافية مع المواطنين والمجتمع المحلي. يشمل ذلك تعزيز الحوار واستقبال الملاحظات والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار.

ثامنا: التعلم ونقل المعرفة: يجب أن يكون هناك التزام بالتعلم المستمر ونقل المعرفة في عملية عصرنة الإدارة المحلية. يمكن أن يشمل ذلك توفير التدريب والتعليم المستمر للعاملين في الإدارة المحلية، وتوثيق الخبرات والممارسات الناجحة لتعميمها في مختلف المجالات .[1]

[1] - بن زيان أحمد ، المرجع السابق ، ص 205.

الفصل الثاني: الجهود الوطنية لعصرنة الإدارة المحلية

البرامج التنموية ومشاريع التحديث الإداري تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات من خلال تكييفها مع البيئة المتغيرة. يجب أن تكون الإدارة مبتكرة ومرنة، وأن تستجيب لمتطلبات الوقت وتحقق النجاح والتفوق في أدائها. وإذا لم تكن الإدارة قادرة على التكيف، فإنها تواجه خطر الفشل وفقدان الوقت والعودة إلى النقطة الصفرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة تتأثر وتتفاعل مع المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في البيئة المحيطة بها. لذا، يجب أن يتضمن تنفيذ مثل هذا المشروع العديد من المتطلبات الضرورية.

في هذا السياق، سنتناول مبحثين حيث المبحث الأول بعنوان آليات عصرنة الإدارة المحلية والمبحث الثاني بعنوان **الرقمنة كوسيلة لعصرنة الإدارة المحلية.**

المبحث الأول : آليات عصرنة الإدارة المحلية

آليات عصرنة الإدارة المحلية هي الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها لتمهيد الطريق وتمكين العملية الفعلية لعصرنة الإدارة المحلية. للبحث في هذا العنوان سنتطرق إلى مطلبين ،في المطلب الأول الآليات القانونية و السياسية و نتناول في المطلب الثاني الآليات البشرية و المالية و التقنية .

المطلب الأول : الآليات القانونية و السياسية

الآليات القانونية و السياسية لعصرنة الإدارة المحلية تتمثل في اجراءات و تغييرات متبعة، قمنا بتقسيمها على فرعين فرع أول نتناول فيه الآليات القانونية و فرع ثاني الآليات السياسية .

الفرع الأول :الآليات القانونية

تتم عصرنة الإدارة المحلية عن طريق عدة آليات قانونية تطرقنا لها على شكل متطلبات إدارية و تشريعية .

أولا: متطلبات إدارية :

لتنفيذ الإدارة الإلكترونية بفاعلية، يجب إجراء تغييرات في الجوانب المؤسسية والتنظيمية والإجراءات الحكومية. يتطلب ذلك إنشاء وتكامل بعض الإدارات، وإعادة تشكيل العمليات الداخلية لتوفير البيئة الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل فعال. يجب أن يتم ذلك خلال فترة زمنية متدرجة[1].

[1]- رابح الوافي، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية، دراسة حالة دائرة سيدي عيسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 2015/2014 ص7.

ثانيا : متطلبات تشريعية:

لتطبيق التعاملات الإلكترونية، يجب على الدولة تهيئة بيئة تشريعية مناسبة وتوفير مناخ قانوني يلبي متطلبات وتسهل المعاملات الإلكترونية على الصعيدين الوطني والدولي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنظيم تدابير الأمن والحماية والسرية المتعلقة بالمعلومات الإلكترونية[1].

لهذا يتطلب التحول من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الالكترونية، مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة تتماشى مع هذا التحول، والتي تعتبر الأرضية التي يبنى عليها مشروع الإدارة الالكترونية، إضافة إلى استخدام مفاهيم جديدة للقرارات الإدارية والعقود الإدارية، لا سيما مع بروز ما يسمى بالتجارة الالكترونية.[2]

و من أجل هذا وجد في برامج مشروع الجزائر الالكترونية 2013 برنامج تطوير التشريعات والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات. حيث صدر قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني[3] ،تتويجا للعديد من النصوص التنظيمية التي سبقت صدوره على مستوى قطاع وزارة الداخلية أين ظهرت عدة قوانين وتنظيمات خاصة بالوثائق البيومترية ومنها:

- القانون رقم 14- 03 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر.[4]

[1]- شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجالات ومتطلبات ومعوقات الإدارة الالكترونية في السجون، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007/2006 ص2.

[2]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق ، ص24.

[3]- القانون 15-04 الصادر في 2015/02/01 يجدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني ،(ج ر , ع 6 الصادرة يوم 2015/02/10 .

[4]- قانون 14-03 المؤرخ في 24/02/2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر ، ع 16 - الصادرة 2014/03/2 .

و أيضا مجموعة من القرارات : [1]

- القرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقدا الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

- القرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

- القرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 ،يجدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

- القرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 ،يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

الفرع الثاني : الآليات السياسية

يتطلب التزام القيادة السياسية بجهود تحديث الإدارة المحلية وتبني الإدارة الإلكترونية في هياكل الإدارة العامة. تمت تلك الجهود في سياق الإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر بداية من عام 2011، التي بدأها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة واستكملها الرئيس الحالي السيد عبد المجيد تبون. يهدف هذا العمل إلى محاربة البيروقراطية والتحسين الإداري، وتقديم خدمات تلبي احتياجات المواطنين وتعزز رضاهم، من خلال تحديث المرافق العامة وتسهيل توزيع الخدمات العامة للمواطن[2].

[1] - القرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقدا الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر ،و قرار مؤرخ في 01 صفر 1433الموافق 2011/12/26، يحدد المواصفات التقنية جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني ، و القرار مؤرخ في 01 صفر عام 1433 الموافق 2011/12/26 ،يجدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني ، و القرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 ،يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر

[2] - حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتما في الدول العربية، رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2007/2006 ص 18.

و منه نستطييع القول أن وجود إرادة سياسية قوية يترجمها دعم استراتيجية التحول الإلكتروني والمشاريع الإدارية الإلكترونية. تقوم الإرادة السياسية بتقديم الدعم المالي والمعنوي لتجاوز العقبات وتطوير برامج التحول الإلكتروني والإدارة الإلكترونية. في الجزائر، تم ترجمة الإرادة السياسية من خلال اعتماد "استراتيجية الحكومة الإلكترونية في الجزائر 2013"،[1] وهي مشروع رئيسي تم إعداده بواسطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بداية من عام 2009. يهدف هذا المشروع بشكل رئيسي إلى تحسين التواصل بين الإدارة العامة والمواطن، وتحديث العمليات الإدارية، واعتماد التكنولوجيا الحديثة في جميع مؤسسات الدولة[2].

المطلب الثاني: الآليات البشرية والمالية و التقنية

لعصرنة الادارة المحلية آليات أخرى تعتبر ركائز في التنظيم الإداري وعصرنة الادارة، سنتطرق في هذا المطلب لثلاثة فروع للآليات وهي الآليات البشرية والمالية والتقنية الرقمية .

الفرع الأول :الآليات البشرية

يمثل المورد البشري ركيزة أساسية في التنظيم الإداري بحكم أنه العامل الجوهري الذي يتأثر بالتغيرات التي تنجم على التنظيم والمؤثر فيها على حد سواء، مما يستوجب أن يكون هذا المورد على أعلى كفاءة من أجل تحقيق النجاح في مشروع الإدارة الإلكترونية، يستوجب على الإدارة العامة تطوير وتحسين مستوى الإدارة والتنظيم، وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال التي تؤثر في عملية الإدارة. يجب على الإدارة العامة محو أمية التكنولوجيا بين الموظفين، حيث يجب توفير التدريب المناسب لتعلم استخدام الحواسيب وتقنيات الاتصال الحديثة.

[1]-خالد قاشي وآخرون، استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 :فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع4 جامعة البليدة 2، 2013 ص 84.

[2]- عبد الكريم عشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009 ص 25.

ينبغي أن يكون هناك تركيز على تنمية قدرات القادة الحكوميين بما يتوافق مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، كما ينبغي وضع خطة تدريب مناسبة لفرق العمل في جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الإدارة الإلكترونية، بحيث تكون لديهم القدرة على إدارة وتسيير العمل وفقًا للاختصاص. يتطلب تحقيق عصرنة الإدارة المحلية أيضًا تطوير برامج وخطط للتدريب والتأهيل للموظفين على مستوى البلديات، بهدف تقديم خدمات ذات جودة عالية.

يجب أن تعتمد الإدارة الإلكترونية على برامج جديدة تتطلب خبرات غير متوفرة في معظم الإدارات، ولذلك يجب تحسين كفاءة العنصر البشري وضمان تطابقه مع متطلبات البرامج الجديدة، لمواكبة متطلبات الانتقال الجديد نحو الإدارة الإلكتروني يجب أن يتم إعادة النظر في أنظمة التعليم والتدريب[1].

الفرع الثاني : الآليات المالية

من أجل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية يتطلب موارد مالية هائلة لإنجاح هذا التغير ، ونظرا لضخامة مشروع عصرنة الإدارة المحلية وحاجته المستمرة لتحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية، وتحدينها من حين لآخر وتدريب العناصر البشرية باستمرار مما يستلزم توفر أموال طائلة، لكي يستمر وينجح ويبلغ الأهداف المنشودة، لهذا يجب توفير الأموال الكافية لتغطية الانفاق على هذا المشروع دون مال الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل لها على المستوى المركزي والمحلي تمتاز بالديمومة.[2]

[1]- د. عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة احمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص75.
[2]-رابح الوافي، مرجع سابق ، ص73

الفرع الثالث: الآليات التقنية والرقمية

يصعب تحقيق تحديث قطاع الإدارة المحلية بدون الاعتماد على التكنولوجيا والوسائل التقنية الحديثة المتوفرة في المكاتب الإلكترونية. تتضمن هذه الوسائل تطوير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ الإدارة الإلكترونية، وتأمين أجهزة الحاسوب وتوصيل شبكات الحاسوب السريعة والأجهزة المرتبطة بها، وتوفير وسائل الاتصال الحديثة لتحقيق الأهداف المرجوة من استخدام شبكة الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحديث قطاع الإدارة المحلية توفير التكنولوجيا الرقمية المناسبة، بما في ذلك توفير التجهيزات اللازمة مثل أجهزة الحاسوب والمعدات وأنظمة البيانات والبرامج، وتوفير خدمات البريد الإلكتروني، هذا ما يتضمنه مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المعروف أيضًا ببرنامج التطوير الفني.

بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ إجراءات حماية متعددة لضمان أمان المعلومات. ينبغي الاهتمام بالحماية المادية، مثل حفظ الحواسيب في أماكن آمنة وتعيين كلمات مرور صعبة لمنع الاختراق، وضمان تغيير تلك الكلمات بشكل دوري ،مع تأمين الأجهزة و ربطها بالشبكات الحاسوبية و الأجهزة المرفقة معها.[1]

أولا: آليات تأمين الدخول لشبكة المعلومات

تتم عن طريق التأكد من عدم تعرض المعلومات للأخطار المتمثلة في إمكانية الكشف عنها أو الاطلاع عليها من قبل أشخاص غير مسموح لهم بذلك وفي الحالة التي يكون فيها مالكي هذه المعلومات يرغبون في حفظ سريتها، لهذا فإن هذا الجانب الذي يتطلب الوثوقية أو الأمنية يترتب عنه اتخاذ التدابير اللازمة لحماية سرية المعلومات الحساسة وضمان التوصل إلى المعطيات حصريا من قبل المستعملين المرخصين أوعدا مالكيها، و كما سبق بيانه يعد جانب من الجوانب

[1]- محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة ، عمان، 2009، ص 72-71.

للأمن المعلوماتي أو السلامة المعلوماتية مع ضمان سلامة المعلومات او المحتوى ويعني ذلك اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية لحماية المعلومات من التعديل.

لكن سلامة المعلومات لا يعني فقط تعديلها بل سلامتها من أي استخدام غير مشروع بفعل تعرض مستواها إلى الانتهاك سواء بالتعديل أو المحو أو التدمير، مع ضمان الوصول إلى المعلومات واستمرارها فمن شروط السلامة المعلوماتية وأهدافها التأكد من استمرار التفاعل مع المعلومات واستمرار عمل النظام المعلوماتي من خلال التصدي لأعمال وهجمات التي يقوم بما الجاني المعلوماتي الحرمان المستفيدين من الوصول إلى المعلومات فضلا عن عدم إنكار التصرف الذي يتم من خلال هيئات التصديق الإلكتروني.

تتمثل وظيفته في أن يمنع من خلالها أي كيان أو مستخدم من أن ينكر أي عمل سابق تم إجراءه كأن يتم إنكار إرسال المعلومات أو رسالة معينة .

وهذا ما تحققه وظائف التوقيع الإلكتروني من خلال هيئات التصديق وبالتالي لا يمكن لأي طرف إنكار أي تصرف صادر منه".[1]

ثانيا :عن طريق الجدران النارية:

يتكون عادة من وسيلة ترتبط مع الانترنت، بذلك تمر حركة الملفات و المعطيات بكاملها من الانترنت الى الشبكة المحلية ، وبالعكس عبر تلك الوسيلة حيث تقوم هذه الأداة بمنع او تحديد المستخدمين في الانترنت من النفاذ الى المعطيات و الملفات الخاصة بالشبكة المحلية .[2]

يعتبر الجدار الناري جهاز، أو تطبيق، يتم وضعه عند الخادم، وعند مصافي الشبكة، كل حسب احتياجاته، وقد جاءت فكرة الجدار الناري من الطريقة الأمنية المعروفة قديما وهي عبارة عن حفر خندق حول قلعة لمنع أي شخص من الدخول أو الخروج من القلعة، ويمكن تفتيشه من قبل الحراس على القلعة، لذا يقصد بالجدار الناري : مجموعة أنظمة توفر سياسات

[1]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق ، ص29,
[2] - محمد سمير أحمد ، المرجع السابق ، ص 291 .

أمنية بين الإنترنيت والشبكة الخاصة لتصبح جميع عمليات العبور إلى الشبكة أو الخروج منها تمر من خلال الجدار الناري الذي يصد المستعملين غير المرغوب فيهم فالجدار الناري يقوم بالتحقق من صلاحية المستعمل المحلي والمستعمل الخارجي، ونظام الدخول والخروج، وتشفير المعلومات، وإجراءات الحماية من الفيروسات.

و يمتاز الجدار الناري بعدة مزايا :

- توفير الحماية اللازمة للشبكة والمعلومات.

- توفير خدمات التشفير في تكنولوجيا الجدار الناري.

- تخزين العمليات والمعلومات التي تمر من طريق الجدار الناري.

- متابعة المستخدمين للشبكة ومن يحاول العبث بها، وعليه على المستخدم الذي يريد الدخول إلى شبكة الانترنيت أن يحصن جهازه بالجدار الناري.[1]

ثالثا: عن طريق البرامج الكاشفة:

يعتبر تعرض جهاز الحاسب الآلي للهجمات الفيروسية أمر وارد والذي يؤدي لتلف المحررات الإلكترونية بسبب العدوى التي تحدثها تلك الفيروسات، بحيث كان من الضروري التفكير في إيجاد آليات تحول دون حصول ذلك، ولهذا أنشئت برمجيات تحتوي عددا من الموظفين من إداريين ومحللي نظم ومبرمجين التصميم وإعداد وكتابة برامج الكشف عن الفيروسات، ومن ثم تدميره قبل أن يبدأ عمله في النظام. نجد أغلب برامج الكشف عن الفيروسات ومكافحتها تستطيع التعرف إلى ملفات التجسس وتقوم بإزالتها من الجهاز، لكن هناك ملفات التجسس قد لا تستطيع برامج مكافحة الفيروسات اكتشافها.

رغم كل تلك التدابير إلا أن الجهاز لايزال غير آمن، لهذا يجب تجنب وضع قوائم بكلمات السر أو الاستخدام على الجهاز، وخصوصا أرقام الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، مع

[1]- عبد الرحمان بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، 2004، ص396 ،397

التقليل من الدخول على الحسابات البنكية عبر الإنترنيت، وعدم الاحتفاظ بتقارير سرية تحوي أرقاما مهمة على القرص الصلب، لكون المخترقين يعملون بجد لاختراق كل الأنظمة والبرامج عن طريق القرصنة.[1]

رابعا:استعمال تقنية التشفير الإلكتروني للتواقيع الرقمية

تطرق المشرع الجزائري من خلال نص المادة الثانية الفقرتين الثامنة والتاسعة من القانون 15-04، المتعلق بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيين،[2] للإشارة المفتاحية للتشفير العمومي والخاص والتي سنأتي على بيانهما لاحقا .

المبحث الثاني: الرقمنة كوسيلة لعصرنة الإدارة المحلية

الرقمنة تشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية لتحسين وتحديث العمليات والخدمات في المؤسسات والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإدارة المحلية. يعتبر التحول الرقمي أداة هامة لعصرنة الإدارة المحلية وتحسين كفاءتها وتوفير خدمات أفضل للمواطنين و من هذا المنطلق يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين

المطلب الأول: الرقمنة الإدارية ودوافع ومجالات تطبيقها

إن الرقمنة الإدارية هي استخدام التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية في تحسين وتطوير العمليات الإدارية في المؤسسات الحكومية. تطبيقات الرقمنة الإدارية متنوعة وتشمل عدة مجالات لمعالجة الرقمنة الإدارية و في هذا الصدد سنتطرق إلى ثلاثة فروع

الفرع الأول: تعريف الرقمنة الإدارية

إن مفهوم الرقمنة الادارية مرتبط كثيرا بالإدارة الإلكترونية حيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، فالرقمنة الإدارية في الإدارة الإلكترونية

[1]- .عبد الرحمان بن عبد الله السند، المرجع السابق، ص 400
[2]- القانون رقم 15-04 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، المرجع السابق . ص 7 .

وتعرف على أنها: "إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة في خلال توظيف الموارد المادية و البشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حد ث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة" .

وهي عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونيه تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق .

تتمثل الرقمنة الإدارية في استغلال الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد .

نجد مفهوم آخر يعرفها ب أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في اتمام الخدمات الإدارية ، كما تعبر عن قدرة القطاعات الحكومية على تقديم الخدمات و المعلومات المطلوبة للمواطنين و المستفيدين بالوسائل الإلكترونية الحديثة .

مما سبق يمكن تعريف الرقمنة الإدارية على انها الحاجات الضرورية لحفظ الانسان و تأمين رفاهيته و التي يجب توفيرها لغالبية الشعب ، و الإلتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع ، فهي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات ، بهدف رفع المستوى المعيشي للمواطنين . [1]

[1] - فريال بوشعشوعة ، رتيبة خضراوي ، الرقمنة الادارية لتعزيز الخدمة العمومية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن المهيدي ، أم البواقي ، 2022/2021 ، ص 08

و مما ذكر من تعاريف نجد أن الرقمنة الإدارية تمتاز ب :

- التميز بالسرعة في نقل المعلومات مع الدقة و الوضوح .
- الإعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة مع عدم التقيد بالزمان و المكان .
- القيام بإدارة المعلومات و المحافظة عليها من طرف الادارة .
- حجب المعلومات و البيانات المهمة في الإدارة و عدم اتاحتها الا لذوي الصلاحية .[1]

نجد الإدارة الرقمية أنها توظيف البعد التكنولوجي في عملية التسيير الإداري، بهدف تطوير الأداء وتحقيق أهداف الإدارة بكفاءة وفعالية والرفع من سقف الشفافية في المعاملات الإدارية إن مفهوم الرقمية الإدارية مرتبط كنير بالإدارة الالكترونية، حيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، فالرقمنة الإدارية في الإدارة الالكترونية وتعرف على أنما إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، و تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة، من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من اجل استغلال امثل للوقت والمال والجهاد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

و هي عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية و بدون استخدام الورق ومن هنا نقول إن الرقمية الإدارية هي تمثل في استغلال الوسائل الالكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من اجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد وقد عرفها بعض المختصين بأنها إدارة بلا ورق ووسيلة لرفع أداء وكفاءة السلطة وتعتمد أساسا على وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.[2]

[1] - فريال بوشعشوعة ، رتيبة خضراوي ، المرجع السابق ،ص 09

[2] - عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمية في عصرنه وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون ع 7، ص 38

و نجد مفهوم آخر لها : أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز الخدمات والمعاملات الإدارية، كما تعبر عن قدرة القطاعات الحكومية على تقاسم الخدمات والمعلومات المطلوبة للمواطنين والمستفيدين بالطرق الالكترونية الحالية.[1]

الفرع الثاني : دوافع تطبيق رقمنة الإدارة

لم يكن تعميم الرقمنة رغبة للدولة الجزائرية فحسب وانما كانت وراءه جملة من الدوافع التي يمكن أن نذكر منها :

- التطور العلمي و التكنولوجي المتسارع والثروة المعرفية المتعلقة به : حيث أن المواطنين يتحصلون على العديد من الفوائد جراء توظيف التكنولوحيا الحديئة وتتمثل في الرفع من أداء المؤسسات وتمكينها من الاستثمار في بحال التكنولوجيا، والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة عاليا[2].

- تقوية الروابط من خلال العولمة : آن اطلاع المواطن على المعايير المقدمة عالميا في الخدمات ومقارنتها مع المتواجد محليا أضحى دافعا لتحسين الخدمات والارتقاء بما، للحصول على شهادة الجودة العالمية من جهة وإرضاء المواطن من جهة أخرى.[3]

- كثرة الضغوط على الحكومات: لان المواطن اليوم أصبح أكثر وعيا بحقوقه في اكتساب المعلومة، ومعرفته باليات اتخاذ القرارات خاصة السياسية منها، بات متطلبا في الحصول على مستوى خدماتي أفضل وأسر بمكنه من الوصول للمعلومة والحصول عليها.

- حاجة الموظف الحكومي للدعم النوعي والتكوين: بتطبيق نظام عمل متطور وتكوين حديث وراقي لتطوير كفاءات المستخدمين.

[1]- عبد السلام عبد اللاوي، المرجع نفسه، ص40
[2]- حماد مختار، مرجع سابق، ص11
[3]- ياسمينة بغريش، الادارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 13 جامعة قسنطينة 2، 2017 ص 386

- الكفاءة في تقديم الخدمات العامة: بناء على ما سبق فإن تطوير الخدمة بات يعني تقليص هامش الخطأ، تقليص الإنفاق وكلفة التشغيل، التخفيف من البيروقراطية، وهذا من خلال إعادة هندسة الإجراءات (الهندسة كما يتيح التقليل من زمن المعاملات، ومنح الفرصة وتمكين العاملين من مهارات تحسن مستواهم.

- ايجاد خدمات جديدة ومتطورة: يتم تحسين الخدمات بالتركيز على تحسين خبرات العاملين بالرقابة الصارمة على سير الإجراءات بالاعتماد على أحدث التقنيات وفي المقابل التركيز على تطوير الذهنيات لدى المواطنين في تعاملاتهم مع الحكومة عند تقديم طلباتهم للحصول على خدمات.

- زيادة مساهمة المواطن: إن دعم حس المواطنة يتم من خلال مساهمة المواطن في اتخاذ القرارات وذلك يمنحه شعورا بالمشاركة".[1]

- الشفافية: وهي أحد المطالب الأساسية لكل ساكنة المعمورة حيث تتيح لهم هذه الآلية معرفة تفاصيل تسيير شؤونه الحياتية، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الإجراءات الإدارية المعقدة ومكافحة انتشار المحسوبية، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة المواطن بالإدارة.[2]

الفرع الثالث : مجالات تطبيق الرقمنة

تعتبر رقمنة الإدارة إحدى مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويعملون ويتسوقون بها ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ويتواصلون في شتى بقاع

[1]- حماد مختار، المرجع السابق، ص13.
[2]- حماد مختار، المرجع نفسه، ص14

الأرض، مما استلزم وجود حالات تطبيق رقمنة الإدارة في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.[1]

حيث سعت الدولة الجزائرية بمختلف الطرق لتطوير و تحسين الخدمة العمومية خصوصا على مستوى الادارة المحلية ، بحيث استفادت من تجارب ناجحة في هذا المجال منذ تكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية و رصدها للأغلفية المالية الخاصة بذلك ، لتمكين الإدارة المحلية و تقريبها من المواطن ، فاعتماد التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري أصبح ضرورة حتمية لخلق تحول نوعي ليس مع الوظائف الحكومية و الإدارية فحسب ، بل التأسيس لمجتمع المعلومات له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية ، بما يساهم لخلق شراكة بين جل القطاعات و المؤسسات و هذا لن يأتي الا عن طريق خلق بنية تحتية تقنية و هذا ما جعل مسألة الأمن المعلوماتي رهانا من خلال أخذ الدولة الجزائرية أولوية التأسيس لنظام قانوني كفيل بحماية الإدارة الرقمية من مخاطر البيئة الإلكترونية و من مخاطر القرصنة و التجسس الالكتروني في نظام الادارة المحلية .

استنادا على مبررات أساسية أدت إلى أولوية إعتماد الرقمنة منها وقوع الجماعات المحلية تحت ضغوط مستمرة من أجل تحسين خدماتها و ذلك بسبب كثرة التعقيدات في مجال التعاملات الادارية المختلفة و تنامي البيروقراطية بصورة يومية ، حيث تعاني الأجهزة الحكومية من تدني مستوى الأداء في خدمات المواطنين بسبب الاجراءات الروتينية و الأساليب اليدوية و زيادة تكلفة أداء الخدمة .[2]

ذهبت الجماعات المحلية لتبني الرقمنة لتحقيق مجموعة من الاهداف، حيث يعتبر التحول الرقمي مهما لتخزين البيانات المتاحة على الوسائط الرقمية و هذا ما يؤدي الى ظهور مفهوم اتاحة أوعية المعلومات في المؤسسات التقليدية لتسهيل استرجاعها و الحصول عليها بأكثر دقة

[1]- سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424، ص15

[2] - فوزية صادقي ، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة 3 ،2021/2020 ،ص177.

و لأكبر عدد من المواطنين كما أن هناك هدف آخر يتمثل في انخفاض التكلفة في المؤسسات التي تعتمد قاعدة رقمية .

مما جعل الجماعات المحلية تنتهج تبني عدة متطلبات قصد تطبيق الرقمنة ، مثل المتطلبات الادارية و الرقمية كالعمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات دون اهمال التجهيزات التقنية لتسهيل المعاملات الادارية باستحداث ادارات جديدة تساير تطور التكنولوجيا، متطلبات اقتصادية و اجتماعية .[1]

أولا : متطلبات تطبيق الرقمنة

إن بوجود الإدارة الإلكترونية يتيسر استطلاع رأي المواطنين في شؤون المرافق، بل وفي مختلف المشاكل العامة، ويمكن إجراء الاقتراعات بسرعة ودقة كما يستطيع المواطنون دخول الاجتماعات العامة والاطلاع على جدول أعمال ومحاضر جلسات ما، وعليه فإنه يمكن حصر دور الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

- استخدام الحواسيب الآلية في عمليات الانتخاب و هذا ما يعزز سرعة ودقة عملية التصويت وتجميع البيانات.
- يتيح الحاسوب الآلي للناخبين إدخال بياناتهم بسرعة وسهولة، مما يقلل من الوقت اللازم لإكمال العملية ويزيد من مشاركة المواطنين.
- يمنح استخدام الحواسيب الآلية دقة أعلى في تسجيل البيانات والتحقق من صحتها، مما يقلل من الأخطاء البشرية المحتملة في عملية العد والفرز.
- يتم ضمان الشفافية والموضوعية في عملية الانتخابات، حيث يتم تسجيل وحساب الأصوات بشكل آلي ودقيق.[2]

[1] - فوزية صادقي ، المرجع السابق ، ص178 .
[2]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق، ص46

- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان أمان وسلامة عملية الانتخابات الإلكترونية، بما في ذلك حماية البيانات ومكافحة التلاعب والقرصنة الإلكترونية. كما ينبغي أن يتم إجراء اختبارات أمان مكثفة ومراجعات مستقلة للأنظمة الإلكترونية المستخدمة في عملية الانتخابات.

- تتبع هذه الإجراءات التقنية المناسبة والتماشي مع إجراءات الأمان وحماية البيانات لضمان سرية وسلامة المعلومات الشخصية والتعامل بشكل سليم مع التحديات الأمنية المتعلقة بتقنية المعلومات.

- تقديم الخدمات المرفقية عن طريق الإدارة الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى زيادة ثقة المواطنين في النظام السياسي والإداري. [1]

ثانيا : التعليم الإلكتروني

من خلال مشروع رقمنة الإدارة تم تحقيق العديد من المزايا المهمة جدا بالنسبة لمرفق التعليم، حيث تطورت أنظمة المؤسسات التعليمية وطرق التدريس بما، وتحولت شبكة الإنترنت إلى وسيلة إيضاح في المدارس والجامعات تقدم كل ما يحتاجه الدارس خاصة في زمن جائحة كوفيد 19 سابقا.

حققت هذه الشبكة تواصلا بين الطالب والمدرس، ومنها يمكن للطالب أن يستفسر عن الأمور الغامضة بخصوص موضوع ما.

ويأتي التعليم عن بعد بديلا عن التعليم التقليدي نظرا للتضخم السكاني وعجز الجامعات عن استيعاب الكم الهائل، ولقد أثبتت البحوث التي أجريت على هذا النوع من النظام على أنه يوازي أو يفوق في التأثير، النظام التقليدي عندما تستخدم فيه كل التقنيات بكفاءة.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام شبكة الإنترنت في التعلم أدى إلى تطور مذهل وسريع في العملية التعليمية، كما أثر في طريقة أداء المعلم والمتعلم.[2]

---

[1]- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، المرجع السابق 47

[2]- احمد معروف، التعليم عن بعد ودوره في نظام التعليم الإلكتروني، موقع https://teachlikeachampion.org/blog/mastering-remote-teaching-intro-two-types-of-learning/
تاريخ الاطلاع: 30/05/2022

المطلب الثاني : الخدمات الإلكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر

رقمنة الإدارة المحلية تسهم في تطوير علاقة المواطن بالإدارة وتحسين خدماتها العامة. تعتبر هذه العملية آلية هامة لتحسين الأداء الإداري وتكييفه مع التطور التكنولوجي. من أمثلة تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية هي رقمنة مصلحة الحالة المدنية وإصدار جوازات السفر والبطاقات الوطنية البيومترية. توفر الرقمنة سهولة الوصول للخدمات وتيسر التواصل مع المسؤولين، مما يساعد على تحسين جودة الخدمات المقدمة وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

الفرع الأول: رقمنة مصالح الإدارة المحلية

تتم الرقمنة هنا بإنشاء تطبيقات على قواعد بيانات متطورة، سنتطرق في هذا الفرع إلى رقمنة مصالح البلدية و الولاية.

أولا : مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية:

تتم رقمنة مصلحة الحالة المدنية في الجزائر عن طريق إنشاء تطبيق ويب يسمح بإدخال بيانات المواطنين من عقود الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة. تتواجد هذه القاعدة على أجهزة رئيسية مخصصة لهذا الغرض. يتم حفظ البيانات المدخلة لاستخدامها في المستقبل، سواء لأغراض البحث التي يقوم بها موظفو البلدية للحصول على معلومات دقيقة أو لتمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطنين. يتمكن الضابط من حفظ هذه النسخ الإلكترونية أو طباعتها حسب الحاجة. بفضل هذه الرقمنة،و يحصل تسهيل وتسريع إجراءات المصلحة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال الحالة المدنية.[1]

و في هذا الصدد ، تم افتتاح أول بلدية إلكترونية في الجزائر، وتعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال. تم افتتاح هذه البلدية الإلكترونية في المقر الفرعي

[1]- الياس شاهد،الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر،المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، ع 3 ،سنة 2016 ، ص133

الإداري لحي "500 مسكن" بمدينة باتنة، ومن ثم تم تعميم هذه الفكرة في العديد من البلديات. تجسد هذه التجربة القدرة على إعداد وتسليم الوثائق في فروع البلدية، دون أن يكون المواطن مضطرًا للتوجه إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية في البلدية. تستطيع هذه البلدية الإلكترونية الرائدة أيضًا إصدار شهادات الزواج والوفاة وغيرها من الوثائق الإدارية بنفس الظروف. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء بوابة إلكترونية تحمل اسم "المواطن" تضم جميع الخدمات الإدارية المتاحة للمواطنين. يهدف كل ذلك إلى تسهيل وتحسين تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين في الجزائر.[1]

ثانيا : جواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين:

يهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر, حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطن القيام بكافة الإجراءات اليومية .وفيما يتعلق بجواز السفر الإلكتروني البيومتري فهو وثيقة هوية و سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا ومطابقة للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.

تحددت تواريخ مهمة فيما يتعلق بجواز السفر الإلكتروني والبيومتري وفقًا لتوجيهات المنظمة الدولية للطيران المدني. وقد حُدد تاريخ الأول من أبريل 2010 كموعد نهائي لإصدار جواز السفر الإلكتروني والبيومتري لجميع أعضاء المنظمة. وبحلول عام 2015، تم تحديده كموعد نهائي لإلغاء استخدام جواز السفر الورقي العادي وغير الإلكتروني وغير البيومتري في جميع أنحاء العالم.[2]

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المنظمة الدولية للطيران المدني ترتيبات أخرى مثل جواز السفر الفردي الخاص بالأطفال القصر. هذا يعني أنه حتى للأطفال الصغار، سيتم إصدار جواز

[1] - الياس شاهد،الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور ، المرجع السابق ، ص133

[2]- جواز السفر البيومتري الالكتروني، بوابة المواطن، http/www.elmouatin.dzتاريخ الاطلاع /13*04/*2013

سفر فردي لهم بدلاً من تسجيلهم في جواز سفر والديهم. يهدف ذلك إلى تحسين الأمان وتوفير وثيقة سفر مستقلة للأطفال القصر. في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها:

- قرار مؤرخ في 9ذي القعدة عام 1431الموافق 71أكتوبر سنة 2010 ,يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري.[1]

- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433الموافق 26ديسمبر سنة 2012 ,يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الإلكتروني .[2]

أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قرارًا مهمًا في العدد 47 من الجريدة الرسمية ، وينص القرار على تنظيم جميع الوثائق المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري. وتم توفير استمارة قابلة للتنزيل من موقع وزارة الداخلية على شبكة الإنترنت، حيث يمكن للأفراد تعبئة الاستمارة وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني.[3]

تعتبر هذه الخطوة جزءًا هامًا من مشروع الجزائر الإلكترونية، حيث تهدف إلى تعميم استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية في المعاملات الإدارية. وتساهم هذه الخطوة في تسهيل وتسريع إجراءات التعامل مع الوثائق الرسمية وتقديم الخدمات الإدارية للمواطنين.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية قدمت إجراءات جديدة لمعالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية، وجواز السفر الإلكتروني والبيومتري. وتشمل هذه الإجراءات إيداع الملف في دوائر الدائرة أو المقاطعة الإدارية حسب مكان الإقامة، أو في

[1] - قرار مؤرخ في 9ذي القعدة عام 1431الموافق 71أكتوبر سنة 2010 ,يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري

[2] - قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433الموافق 26ديسمبر سنة 2012 ,يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الإلكتروني.

[3]- الياس شاهد،الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور،مرجع سابق ص 13

المصالح القنصلية للمواطنين المقيمين في الخارج. يتم إيداع الملف مرة واحدة لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر.

يشتمل الملف على استمارة طلب واحدة يمكن الحصول عليها من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية على الإنترنت، أو من دوائر الدائرة والمقاطعات الإدارية والمصالح القنصلية.

وفي هذه الحالة، يتم تقديم المعلومات البيومترية المعتادة مثل البصمات وصورة الإمضاء، ولكن يتم تقديمها في شكل رقمي عند إيداع الملف.

تلك الإجراءات تهدف إلى تسهيل وتسريع عملية استخراج بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، وتوفير وسائل التقنية الحديثة لتحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين.

و لغرض ضمان تدعيم أكبر لتأمين وثائق الهوية أو السفر و تسهيل الإجراءات لتحديد هوية الطالب تم إدراج عاملين جديدين ضمن الوثائق المكونة للطالب و هما:

- شهادة ميلاد مرقمنة مؤمنة خاصة ببطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر تسلم مرة واحدة في حياة المواطن.

- إمضاء الضامن خلف الصور الثلاث المكونة للملف و استمارة الطلب و ذلك لغرض التأكد من هوية الطالب.

بعد إيداع ملف الوثائق البيومترية والإلكترونية ورقمنته، يتم تشفير الملف وإرساله عبر شبكة خاصة تابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى المركز الوطني لإنتاج الوثائق البيومترية والإلكترونية. في نفس الوقت، يتم إرسال وثيقة التحقيق إلى مصالح الأمن. [1]

[1]- وسيلة واعر، مداخلة في دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية –حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية - الجزائر- ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، د ذ س ، ص17 .

و بعد وصول الملف ووثيقة التحقيق إلى المركز الوطني، يتم معالجتها بواسطة تقنيات الحماية والتشفير المتقدمة لضمان سرية وأمان المعلومات. يتم إجراء الفحوصات اللازمة والتحقق من صحة البيانات المقدمة، ليتم إنتاج الوثائق البيومترية والإلكترونية مثل بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر الإلكتروني.

تتم هذه العملية بشكل متزامن مع معالجة وثيقة التحقيق في مصالح الأمن لضمان صحة المعلومات والتحقق من هوية المتقدم.

تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان سرعة ودقة في إصدار الوثائق البيومترية والإلكترونية وتعزيز أمن البيانات والمعلومات الشخصية للمواطنين.[1]

ثالثا: التسجيل الإلكتروني للحج

و بإشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تمت عملية التسجيل الإلكتروني للحج في عام 2016 في جميع بلديات الوطن. هذا الإنجاز ساهم في تخفيف العبء على المواطنين وتسهيل إجراءاتهم، حيث أصبح بإمكانهم التسجيل واستخراج الوثائق اللازمة دون الحاجة للتنقل والانتظار في مكاتب البلدية.

من خلال عملية التسجيل الإلكتروني، يتمكن المواطنون من إدخال بياناتهم ومعلوماتهم الشخصية بطريقة سهلة ومباشرة عبر الإنترنت. وبعد التحقق والمراجعة اللازمة من قبل الجهات المعنية، يتم استخراج الوثائق الضرورية لأداء مناسك الحج.

يعتبر التسجيل الإلكتروني للحج إحدى الخطوات المهمة في تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين في الجزائر، حيث يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتوفير وقت وجهد المواطنين وتحسين تجربتهم في الحصول على الخدمات الحكومية.[2]

[1] - وسيلة واعر، المرجع السابق ، ص18

[2] - الياس شاهد ،الحاج عرابة ، عبد النعيم دفرور، مرجع سابق ،ص134

رابعا: مشروع البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الالكترونيتين

يتم دراسة استحداث البطاقة الرمادية الاكترونية للمركبات واستحداث رخصة السياقة البيومترية.

تم تنفيذ نظام رخصة السياقة البيومترية، وهي نوع من الرخصة تستخدم التقنيات البيومترية لتوفير معلومات شخصية دقيقة وموثوقة عن حامل الرخصة. تم إدخال هذا النظام لتحسين أمان وموثوقية رخص السياقة ولمكافحة التزوير والتلاعب بها.

رخصة السياقة البيومترية تحتوي على بيانات حيوية للشخص مثل البصمات والصورة الشخصية والتوقيع. تتميز هذه الرخصة بالمظهر الحديث والتقنيات الأمنية المتقدمة المضمنة فيها، للحصول على رخصة السياقة البيومترية في الجزائر، يجب على المواطنين القيام بإجراءات التسجيل وتقديم المستندات الضرورية في المصالح المختصة بالسلامة المرورية أو الشرطة المحلية. قد يتطلب الأمر إجراء اختبارات نظرية وعملية للتأكد من كفاءة الشخص في القيادة.

رخصة السياقة البيومترية تهدف إلى تعزيز السلامة المرورية وتحسين نظام السير في الجزائر من خلال التحقق الدقيق من هوية حامل الرخصة وتوثيق البيانات الشخصية.[1]

الفرع الثاني :إجراءات العصرنة المرافقة لرقمنة الإدارة

العصرنة والرقمنة في الإدارة هما عمليتان مترابطتان تهدفان إلى تحسين كفاءة وفعالية العمل في الإدارة المحلية ومن خلالها سنتطرق إلى الإجراءات التالية:

[1]- الياس شاهد ،الحاج عرابة ، عبد النعيم دفرور، مرجع سابق ص 134

أولا : تخفيف الإجراءات وتقليص الوثائق الإدارية

لغرض تبسيط وتسهيل إجراءات الحصول على المستندات الإدارية تبنت الدولة إجراءات إلكترونية متطورة لتقديم الطلبات ومعالجتها عبر الإنترنت، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى الوثائق المطلوبة دون الحاجة للانتقال إلى المكاتب الحكومية.

ومن بين الإجراءات المعمول بها نجد:

1- إلغاء وثائق إدارية مطلوبة في ملف تسليم بطاقة الهوية الوطنية وجواز السفر.

2- تبسيط الاستمارة التي يجب ملؤها للحصول على هاتين الوثيقتين.

3- تخفيض الآجال فيما يخص الحصول على بطاقة تسجيل السيارة (البطاقة الرمادية)، ورخصة السياقة.

4- إلغاء شهادة الميلاد S12 من ملف بطاقة التعريف الوطنية واستخلافها بشهادة الميلاد العادية إلا أنها تبقى ضرورية بالنسبة لجواز السفر.

5- تخفيف الوثائق المطلوبة في جواز السفر البيومتري من 12 وثيقة إلى النصف 6.

6- تقليص عدد الوثائق للحالة المدنية من 28 إلى 14.

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر عن تحديث القائمة الجديدة للوثائق الإدارية التي تصدرها مصالح الحالة المدنية في البلديات والقنصليات. تم الإعلان عن هذا التحديث من خلال قرار تنفيذي نشر في الجريدة الرسمية ، العدد 11 بتاريخ 17 فبراير 2014. يهدف هذا التحديث إلى تبسيط الإجراءات وتقليص عدد الوثائق المطلوبة. [1]

[1]- - سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة ، مرجع سابق، ص82.

وبناءً على القائمة الجديدة، تم تخفيض عدد الوثائق من 28 وثيقة إلى 14 وثائق فقط. تتألف القائمة الجديدة من 12 وثيقة تستخدم في المصالح البلدية والقنصلية، بالإضافة إلى وثيقتين مشتركتين بين المصالح، وهما: إشعار الزواج وإشعار الطلاق. يتم تحديد المواصفات التقنية لهذه الوثائق من قبل الوزير المكلف بالداخلية.

تهدف هذه الخطوة إلى تبسيط وتسهيل إجراءات الحصول على الوثائق الإدارية، وتقليل البيروقراطية والتكاليف المرتبطة بهذه العمليات. من المتوقع أن يسهم هذا التحديث في تحسين خدمة المواطنين وتوفير وقت وجهد في الحصول على الوثائق الرسمية اللازمة.

-.إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية .[1]

يشير المرسوم التنفيذي رقم 14-363 الصادر في 15 ديسمبر 2014 إلى إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بتصديق النسخ الأصلية من الوثائق المقدمة من قبل الإدارات العامة. تم إصدار هذا النص لتحسين إجراءات الخدمة العامة وتبسيطها، وللحد من البيروقراطية في الإدارة، وذلك نظرًا لعدم كفاءة بعض الموظفين الذين قد يبررون سلوكياتهم غير المرضية بالضغط الكبير الذي يواجهونه من قبل المواطنين.[2]

يشكو المواطنون خاصة من تكدس الطوابير والانتظار الطويل في نافذة التصديق، حيث يحتاجون إلى تصديق وثيقة واحدة. يهدف هذا المرسوم إلى تحسين هذه الحالة عن طريق إلغاء متطلبات التصديق الأصلية واعتماد الوثائق المرسلة عبر وسائل إلكترونية أو نسخ مصدقة.و من هذا ، تحسن كفاءة الخدمة العامة وتوفير الوقت والجهد للمواطنين عند الحصول على

[1]- سرير رابح عبدالله ، طواهرية نخلة ، المرجع السابق ، ص 82

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 14-363 الصادر في 15 ديسمبر 2014 ، إلى إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بتصديق النسخ الأصلية من الوثائق المقدمة من قبل الإدارات العامة، ج ر ، ع 72، الصادرة في 16 ديسمبر 2014 .

تصديقات وثائقهم، وذلك من خلال التحول إلى آليات أكثر فاعلية وتكنولوجيا حديثة في إجراءات التصديق.[1]

ثانيا : حسن الاستقبال والتكفل بانشغالات المواطن

دعمت السلطات العمومية مبادرة لتحسين الخدمات على مستوى الإدارة. اللقاء الذي جمع وزير الداخلية والجماعات المحلية والولاة يعكس التزام الحكومة بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

من خلال هذا اللقاء، تم التوصل إلى اتفاق على عدة مقترحات تهدف إلى تحسين خدمة المواطن. ومن الممكن أن تشمل هذه المقترحات تبسيط الإجراءات، تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الإدارية، تحسين كفاءة الموظفين، وتوفير المزيد من التدريب والتطوير لهم.

قد تشمل أيضًا تحسين وتوسيع الاتصال والتواصل مع المواطنين، وتطوير آليات لجمع ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

إن تدعيم هذه المبادرة يساهم في تعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين، ويعزز الجهود المبذولة لتحسين الخدمات العامة. يتطلب تحقيق التغيير المستدام التعاون المستمر بين السلطات العمومية والمواطنين لضمان تلبية احتياجاتهم وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

حيث شدد اللقاء على :

1- ضرورة الاستقبال الحسن للمواطن.

2- التغيير في العلاقة بين السلطات المحلية والمواطن.

[1]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة، ، مرجع سابق، ، ص82.

3- تنظيم أوقات وأيام للاستقبال.

4- مركز نداء الوزارة للرد على انشغالات واستفسارات المواطنين وتزويدهم بالمعلومات.[1]

ثالثا: إنشاء مرصد للخدمة العمومية سنة 2014

بحيث قام الوزير المكلف بالخدمة العمومية بإنشاء مرصد للخدمة العمومية، وهو هيكل يضم ممثلين من المجتمع المدني وإطارات ذات كفاءة وخبرة. يهدف هذا المرصد، الذي تم إنشاؤه في عام 2014، إلى تحسين الخدمة العمومية في المناطق المعزولة بشكل خاص، تمت دعوة ممثلي المجتمع المدني والإطارات ذات الخبرة لتقديم مقترحات لتحسين الخدمة العمومية للمواطن. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مكاتب في مراكز الاستقبال لمتابعة ومعالجة شكاوى المواطنين. تعمل هذه المكاتب على مستوى الإدارات المعنية وتضم موظفًا مكلفًا بالاستقبال والتعامل مع استفسارات المواطنين، وتوجد سجلات في هذه المكاتب تسجل فيها جميع الشكاوى والاستفسارات التي يقدمها المواطنون.

بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار تعليمة وزارية بإنشاء لجان الاستماع والاستقبال لصالح المواطنين، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة. طالبت وزارة الداخلية الولاة بإصدار أوامر صارمة لمدراء المؤسسات العمومية لتشكيل لجان للاستماع إلى شكاوى المواطنين، وتضمين هذه اللجان موظفين مؤهلين في مجالات الاتصال والإعلام. تم تخصيص يوم الاثنين من كل أسبوع لاستقبال المواطنين، وأمر بإضافة يوم ثانٍ يوم الأربعاء للتعامل مع الاكتظاظ في بعض المناطق البلدية والولاية، تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز عملية الاستماع والتواصل مع المواطنين، وتحسين جودة الخدمة العمومية التي تقدمها الإدارة. [2]

[1]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة، ، مرجع سابق، ، ص83.
[2]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة، ، مرجع نفسه، ، ص83

تُعَدُّ هذه المبادرات جزءًا من جهود السلطات العمومية لتعزيز الشفافية والمسؤولية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن. من خلال إنشاء المرصد والمكاتب واللجان، يتم توفير مساحة للمواطنين للتعبير عن احتياجاتهم وشكاويهم والحصول على الدعم والمساعدة المناسبة.

ويعد هذا النهج الذي يعتمد على الاستماع والتواصل أحد أهم عناصر تحقيق الحوكمة الرشيدة وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين. إذ يُعزز هذا النظام الجديد قدرة الإدارة على استجابة احتياجات وتطلعات المواطنين بشكل أفضل وتحقيق مصلحتهم العامة.

علاوة على ذلك، تُعَدُّ هذه الإجراءات خطوة مهمة نحو تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد في الإدارة العامة، حيث يتم توثيق الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المواطنين، وبذلك يتم ضمان تتبعها ومعالجتها بشكل فعال وعادل ، و من خلال هذه الإصلاحات والتحسينات، يُعزَّز الالتزام بتقديم خدمات عمومية عالية الجودة ومنصفة لجميع المواطنين، ويتم تعزيز الثقة والتفاعل الإيجابي بين الإدارة والمواطنين في سبيل تحقيق تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمع.[1]

رابعا :تنظيم الدورات التكوينية

تم إجراء عملية تكوين لعدد من الإطارات السامية من سلك الجماعات المحلية بفرنسا في تاريخ 13 أكتوبر 2014. هذه العملية تعد الأولى من نوعها وتجسد توجيهات رئيس الجمهورية لتعزيز دور الجماعات المحلية. تهدف هذه الدورات التدريبية التي تنظمها وزارة الداخلية والجماعات المحلية لصالح الموظفين إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والاستجابة لتطلعاتهم بشكل أفضل، والتكيف مع التغيرات العميقة التي تشهدها الجزائر.[2]

[1]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، مرجع سابق، ص84
[2]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، مرجع نفسه، ص85

الفرع الثالث: معوقات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر

رغم دخول الجزائر إلى عالم الإدارة الإلكترونية، إلا أن الإدارة العامة على المستوى المحلي لا تزال تواجه عدة عقبات تحول دون تحقيق بلدية رقمية متقدمة تتمتع بمعايير الاستدامة والجودة في تقديم الخدمات العمومية، ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

أولا : المعوقات الإدارية :

- اختفاء المتابعة و زوال التنسيق بين السلطات العليا من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية.
- انعدام التخطيط على مستوى السلطات المركزية إضافة إلى عدم تحديد تواريخ للبدء بتنفيذ المشروع المراد إنجازه .
- صعوبة انتاج محيط تشريعي وقانوني يتلائم مع العمل الإلكتروني مما يستدعي جهدا ووقتا.[1]

ثانيا : المعوقات البشرية:

- الأمية الإلكترونية في صفوف المواطنين وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- انعدام دورات المراقبة لموظفي الإدارة في ظل التحول الإلكتروني.
- حلول الآلة محل الإنسان مما طرح إشكالات البطالة الناجمة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- الرهبة و الخوف من التقنيات الحديثة لما يمكن ان تؤديه من مساس وتهديد الأمن والخصوصية في الخدمات العامة.[2]

[1] - بالعيد عبير ، آليات عصرنة الادارة المحلية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2020/2019 ، ص37

[2] - بالعيد عبير ،المرجع نفسه ،ص37

ثالثا : المعوقات المالية:

- عدم توفر الأغلفة المالية و صعوبة توفير السيولة.
- ارتفاع التكلفة لاستخدام شبكات الانترنت والبرمجيات والأجهزة الالكترونية.
- حاجة عمليات التدريب والتكوين والتأهيل لموارد مالية كبيرة من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي للإدارة المحلية[1].

رابعا : المعوقات التقنية:

- زوال البنية التحتية المتكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الإدارة الإلكترونية في اداراتها.
- تواجد فروق في المواصفات بالأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواحد مما يصعب الربط بينها.
- عدم تواجد الإدراك الحاسوبي و المعلوماتي عند الكثير من الموظفين الإداريين.
- ارتفاع تكلفة الإشتراك بشكل كبير.
- مشكلة اللغة الأجنبية والتي تعتبر معوق جسيم للإدارة الإلكترونية، خاصة وأن معظم الموارد والمعلومات متوفرة باللغة الإنجليزية يقابل ذلك ندرتها باللغة العربية[2].

[1] - بالعيد عبير ، المرجع السابق ،ص37
[2] - بالعيد عبير ، المرجع نفسه ،ص 38

خاتمة

خاتمة

رغم مساعي الجزائر لمواكبة الدول المتقدمة في مجال عصرنة الإدارة المحلية، إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات كبيرة في هذا الصدد. فعلى الرغم من الجهود المبذولة في تحديث وتحسين منظومتها الإدارية والحكومية، ومن ضمنها الإدارة المحلية، إلا أن عملية العصرنة لا تزال في مراحلها الأولى، وذلك نظرًا لتأخر الوعي بالإدارة الإلكترونية والتمسك بالإدارة التقليدية بين المواطنين الجزائريين.

تفتقر عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر إلى التطوير الكبير في العديد من الجوانب، سواء التقنية، القانونية، الفنية، وغيرها. تواجه هذه العملية العديد من المعيقات المرتبطة بأوجه مختلفة، ومن أبرزها التحول الكامل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية الإلكترونية. على الرغم من تقديم بعض الخدمات الإلكترونية للمواطنين، مثل رقمنة الحالة المدنية وجواز السفر البيومتري، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى خدمات أكثر تطورًا وتنوعًا.

لتحقيق التقدم في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، هناك عدة استنتاجات يمكن توصل إليها. أولاً، يجب إيلاء أهمية قصوى لتكوين وتدريب الموظفين والقيادات الإدارية على مستوى الإدارة المحلية، بما في ذلك برامج التوعية والتدريب على التكنولوجيا الحديثة وفوائدها. كما يجب توجيه حملات توعية للمواطنين حول أهمية التكنولوجيا الحديثة ودورها في تحسين الخدمات العامة.

ثانيًا، يجب ربط الإدارة المحلية بالتطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات، وتعزيز الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتحسين جودة الخدمات العامة وتحقيق أهداف الحكومة. ومن الضروري ضبط آليات التنفيذ وتعزيز التحكم فيها لضمان نجاح هذه السياسات والمشاريع.

ثالثًا، يجب تعميم استخدام الإنترنت ذو التدفق السريع وتوفير البنية التحتية اللازمة في قطاعات التعليم والصحة، لتحسين جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة.

خاتمة

أخيرًا، يجب أن تكون عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر نظامًا يستند إلى استراتيجية واضحة، تأخذ في الاعتبار خصوصيات المجتمع واحتياجاته والإمكانيات المتاحة. يجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على تحسين فرص النجاح وتحقيق التطلعات والأهداف المحددة لمشروع عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.

من الملاحظات والاستنتاجات التي تم طرحها:

1. أهمية تكوين العنصر البشري: يجب إيلاء أهمية كبيرة لتدريب وتطوير الموظفين والقيادات الإدارية في مجال عصرنة الإدارة المحلية. يجب أيضًا زيادة وعي المواطنين وتوعيتهم بأهمية التكنولوجيا الحديثة ومشاركتهم في هذا المجال.

2. ارتباط الإدارة المحلية بالتكنولوجيا: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى ظهور مفهوم الحكومة الإلكترونية. يجب أن تلتزم الحكومات بتطبيق التكنولوجيا لتحسين الخدمات العامة، وضمان نجاح المشاريع المتعلقة بعصرنة الإدارة المحلية.

3. توسيع الوصول إلى الإنترنت: يجب توفير اتصال سريع وجودة عالية للإنترنت، وتحسين البنية التحتية للإنترنت في قطاعات مثل التعليم والصحة، لضمان تقديم خدمات إلكترونية ذات جودة عالية.

4. الاستراتيجية والأهداف: يجب أن تكون عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر نظامًا مبنيًا على استراتيجية واضحة تأخذ في الاعتبار احتياجات وإمكانيات البلاد، وتعمل على زيادة فرص النجاح للمشروع.

5. الحاجة إلى خدمات إلكترونية متقدمة: يطمح المواطنون وقطاع الأعمال في الجزائر إلى توفير خدمات إلكترونية أكثر تطورًا وتنوعًا. على الرغم من بعض الخدمات الإلكترونية المتاحة حاليًا، إلا أن هناك حاجة للمزيد من التطور والتوسع في مجال عصرنة الإدارة المحلية.

خاتمة

يتبين من النص أن عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى، وأنها تواجه تحديات في الجوانب التقنية والقانونية والفنية. يجب تكثيف جهود التوعية والتدريب، وتحسين البنية التحتية التقنية، وتحديث السياسات والآليات التنفيذية لتحقيق التقدم في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.

تم التعرض لعدة توصيات و اقتراحات و هذا من أجل عصرنة الإدارة المحلية و تطويرها ، اقترحنا بعض التوصيات و المقترحات اللازمة لتحسين و تطوير الإدارة ، نذكر منها :

- الزيادة في الإهتمام على إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجال تسيير الإدارة المحلية ، مع متطلبات العصر الرقمي .
- الرفع من مستوى العنصر البشري لأنه أساس نجاح الإدارة الإلكترونية من خلال وضع برامج تدريبية و دورات تكوينية حول التقنيات الحديثة و الإلكترونية .
- إرساء قواعد قانونية لتنظيم سير الادارة الإلكترونية مع الأخذ بتعزيز الخدمة العمومية في الإدارة المحلية ، و العمل على تفعيل الرقابة للحد من الظواهر السلبية من أجل تحقيق أمن الكتروني .
- وضع استراتيجية تعمل على تحقيق فرص النجاح و تحسين التطلعات و الأهداف من أجل تطور الإدارة المحلية و رقمنتها .

قائمة المصادر
و المراجع

1 – المصادر :

–القوانين و المراسيم :

- قانون البلدية رقم 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 ، الملغى .
- قانون الولاية رقم 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 ، الملغى .
- قانون 84-09 , المتضمن إعادة تنظيم البلاد من الناحية الإقليمية , الصادر في 4 فبراير 1984.
- قانون رقم 11-10 الصادر في 22 يونيو 2011 المتعلق بقانون البلدية ج ر , ع37: مؤرخة في 03 جويلية 2011.
- قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بقانون الولاية , ج ر , ع 12: مؤرخة في 29 فيفري 2012 .
- القانون رقم 15-04 الصادر في 2015/02/01 يجدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني ، ج ر , ع 6 الصادرة يوم 2015/02/10.
- قانون 14-03 المؤرخ في 24/02/2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر ، ع 16 ، الصادرة في 2014/03/2.
- قرار مؤرخ في 9ذي القعدة عام 1431الموافق 71أكتوبر سنة , 2010يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري.
- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433الموافق 26ديسمبر سنة , 2012يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الإلكتروني.
- القرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقدا الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر .
- قرار مؤرخ في 01 صفر 1433الموافق 2011/12/26، يحدد المواصفات التقنية جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني .
- القرار مؤرخ في 01 صفر عام 1433 الموافق 2011/12/26 ،يجدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

- القرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 ،يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر
- المرسوم التنفيذي رقم 21 - 128 المؤرخ في 29 مارس 2021 الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم84 - 365 المؤرخ في 1 ديسمبر 1984, ج ر , ع 26.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-363 الصادر في 15 ديسمبر 2014 ، إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بتصديق النسخ الأصلية من الوثائق المقدمة من قبل الإدارات العامة، ج ر ، ع 72 ،الصادرة في 16 ديسمبر 2014.

2 – المراجع :

أ- الكتب :

- أحمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- حسن مصطفى البحري ، الإدارة المحلية ، د ن ، د ط ،2021.
- حسين مصطفى حسين , الإدارة المحلية المقارنة. د م ج الجزائر.1982 .
- عبد الحميد قرني، الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- عبد الرحمان بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ط2004،1
- محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3 – المقالات و المجلات :

- إلياس شاهد،الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر،المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، ع 3 ،سنة 2016 ، ص 121 الى 135.
- بن زيان أحمد؛ عصرنة المرفق العام وأثرها على تحسين الخدمة العمومية تي الجزائر , مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية؛ ع 3؛ سنة 2018، ص197 الى 221 .

- خالد قاشي وآخرون، استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 :فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع4 جامعة البليدة 2، 2013 ، ص83 الى 112 .
- سرير رابح عبد الله , طواهرية نخلة , أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت" كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ مجلة الفكر القانوني والسياسي؛ المجلد 5 , ع 2 , 2021، ص 72 الى 87 .
- عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمية في عصرنه وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون ع 7 ، 2017 ص61 الى 74.
- فرطاس فتيحة ؛ عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها تي تحسين خدمة المواطنين" مجلة الإقتصاد الجديد , المجلد 2 ، ع 5 ، 2016، ص 305 الى 322.
- نواري رشيد , زوامبية عبد النور , عصرنة وتحديث الإدارة الحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية؛ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد 14 / ع 02؛ جامعة زيان عاشور الجلفة. 2021،ص345 الى 362.
- وسيلة واعر، مداخلة في دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية –حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية - الجزائر- ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، د ذ س .
- ياسمينة بغريش، الادارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 13 ، جامعة قسنطينة 2، مصر ، 2017 ص 383 الى 392.
- يحياوي سمية , عصرنة المرفق العام في الجزائر , رقمنة البلدية نموذجا , مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية؛ المجلد 6 ، ع 01 ،2020 ص49 الى60 .

4 – الرسائل و الأطروحات العلمية :

أ – مذكرات و رسائل ماجيستر :

- بالعيد عبير ، آليات عصرنة الادارة المحلية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2020/2019 .
- بلخيري عادل ، لعروسي عطاء الله ، عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر ،مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، 2022/2021
- حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتهما في الدول العربية"، رسالة ماجستير ، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2007/2006.
- رابح الوافي، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية ، دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 2015/2014.
- سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424 ه .
- شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجالات ومتطلبات ومعوقات الإدارة الالكترونية في السجون، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007/2006
- عبد الكريم عشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.
- عثماني فواد , دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية؛ رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أمحند بوقرة , بومرداس؛ 2017/2016
- فارس بوقلال ، عبد النور بوخديمى، عصرنة الإدارة المحلية وتأثيرها على الخدمة العمومية؛ دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان ؛ مذكرة

ماستر؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ جامعة مولود معمري؛ تيزي وزو 2015/2014.

- يطو رزيقة، دور البلديات في تقديم الخدمات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير في الإدارة المحلية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ،2010/2009 .

ب – أطروحات دكتوراه :

- عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
- فوزية صادقي ، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة 3 ،2021/2020

6- مواقع الانترنت :

- https://teachlikeachampion.org/blog/mastering-remote-teaching-/intro-two-types-of-learning
- جواز السفر البيومتري الالكتروني، بوابة المواطن http//www.elmouatin.dz/

الفهرس

العـــنوان	رقم الصفحة
إهداء	-
شكر و تقدير	-
مقدمة	1
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية	5
المبحث الأول: مفهوم للإدارة المحلية	6
المطلب الأول:تعريف الإدارة المحلية ووظائفها	6
الفرع الأول : تعريف الإدارة المحلية	6
الفرع الثاني : وظائف الإدارة المحلية	12
المطلب الثاني: أهداف و أهمية الإدارة المحلية	16
الفرع الأول : أهداف الادارة المحلية	16
الفرع الثاني: أهمية الإدارة المحلية	18
المبحث الثاني : مفهوم عصرنة الإدارة المحلية	22
المطلب الأول : تعريف عصرنة الإدارة المحلية	22
الفرع الأول : تعريف الخدمة العمومية	22
الفرع الثاني: تعريف عصرنة الإدارة المحلية	24
المطلب الثاني: دوافع عصرنة الخدمة العمومية ومراحلها	25
الفرع الأول : دوافع عصرنة الإدارة المحلية	25
الفرع الثاني: مراحل عصرنة الإدارة المحلية	28
الفصل الثاني : الجهود الوطنية لعصرنة الإدارة المحلية	31
المبحث الأول : آليات عصرنة الإدارة المحلية	32

المطلب الأول : الآليات القانونية و السياسية	***32***
الفرع الأول :الآليات القانونية	***32***
الفرع الثاني : الآليات السياسية	***34***
المطلب الثاني: الآليات البشرية والمالية و التقنية	***35***
الفرع الأول :الآليات البشرية	***35***
الفرع الثاني : الآليات المالية	***36***
الفرع الثالث: الآليات التقنية والرقمية	***37***
المبحث الثاني: الرقمنة كوسيلة لعصرنة الإدارة المحلية	***40***
المطلب الأول: الرقمنة الإدارية ومجالات تطبيقها	***40***
الفرع الأول: تعريف الرقمنة الإدارية	***40***
الفرع الثاني : دوافع تطبيق رقمنة الإدارة	***43***
الفرع الثالث : مجالات تطبيق الرقمنة	***44***
المطلب الثاني: الخدمات الإلكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر	***48***
الفرع الأول: رقمنة مصالح الإدارة المحلية	***48***
الفرع الثاني :إجراءات العصرنة المرافقة لرقمنة الإدارة	***53***
الفرع الثالث : معوقات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر	***59***
خاتمة	***61***
قائمة المصادر و المراجع	***64***
الفهرس	***69***
ملخص الدراسة	***71***

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة موضوع عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر وتركز على التحولات والتطورات اللازمة لتحسين فعالية وكفاءة الإدارة المحلية في تلبية احتياجات المجتمع المحلي. يتم تسليط الضوء في الدراسة على عدة جوانب من بينها التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الجزائر مثل ضعف الهيكل التنظيمي والقدرات الإدارية، والفساد الإداري، ونقص التمويل والموارد المادية والبشرية، وقلة المشاركة المجتمعية.

ومن أجل تحقيق عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، تقدم الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة. تشمل هذه الاستراتيجيات تطوير القدرات والتدريب للعاملين في الإدارة المحلية، وتحسين الهيكل التنظيمي وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيل دور المجالس المحلية، وتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتعزيز أداء الإدارة المحلية.

يهدف هذا البحث إلى تحقيق تحسينات ملموسة في إدارة الجزائر المحلية من خلال تطبيق الاستراتيجيات المقترحة، مما يؤدي إلى تعزيز دور الإدارة المحلية في تلبية احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر.

The Summary (abstract)

The study addresses the topic of modernizing local administration in Algeria, focusing on the transformations and developments necessary to enhance the effectiveness and efficiency of local administration in meeting the needs of the local community. The study highlights several aspects, including the challenges faced by local administration in Algeria, such as weak organizational structure and administrative capabilities, administrative corruption, inadequate funding and resources, and limited community participation.

To achieve the modernization of local administration in Algeria, the study proposes a set of strategies. These strategies include capacity development and training for local administration personnel, improving the organizational structure and promoting transparency and accountability, enhancing community participation and activating the role of local councils, and providing the necessary financial and technological resources to enhance the performance of local administration.

The objective of this research is to achieve tangible improvements in local administration in Algeria by implementing the proposed strategies, which will enhance the role of local administration in meeting the needs and aspirations of the local community and promoting local development in Algeria.